الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

## الموضوع:

# دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التشغيل

## دراسة حالة الجزائر (2000-2018)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

**من إعداد الطالب (ة):**

- أسماء لعوامر
- نسرين البار

**الأستاذ (ة) المشرف(ة)**

- د.نجاة مسمش

**لجنة المناقشة**

| أعضاء اللجـنة | الرتبة | الصـفـة | الجامعة |
|---|---|---|---|
| - صالح مفتاح | - أ . دكتور | رئيسا | بسكرة |
| - نجاة مسمش | - دكتورة . أ | مقررا | بسكرة |
| - نوال هاني | - دكتورة . أ | مناقشا | بسكرة |

**الموسم الجامعي: 2021-2022**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

## الموضوع:

# دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التشغيل

## دراسة حالة الجزائر (2000-2018)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

**من إعداد الطالب (ة):**

- أسماء لعوامر
- نسرين البار

**الأستاذ (ة) المشرف(ة)**

- د.نجاة مسمش

**لجنة المناقشة**

| أعضاء اللجـنة | الرتبة | الصـفـة | الجامعة |
|---|---|---|---|
| - صالح مفتاح | - أ . دكتور | رئيسا | بسكرة |
| - نجاة مسمش | - دكتورة . أ | مقررا | بسكرة |
| - نوال هاني | - دكتورة . أ | مناقشا | بسكرة |

**الموسم الجامعي: 2021-2022**

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

أهدي ثمرة هذا البحث بكل ما فيه من إيجابيات إلى روح أبي الطاهرة

إلى أمي حفظها الله

إلى إخوتي صليحة، نوال، رشيدة ، إيمان،حنان،دلال .

إلى إخوتي الذكور معمر وابراهيم

إلى زملائي وأساتذتي

الذين لولا هم لما خططت شيئا

إلى كل من ساندني في هذه الحياة

أهدي هذا العمل المتواضع راجيا من الله عز وجل التوفيق والنجاح.

أسماء

# الإهداء

أهدي ثمرة هذا البحث بكل ما فيه من إيجابيات إلى عائلتي الكريمة

إلى زملائي وأساتذتي

الذين لولا هم لما خططت شيئا

إلى كل من ساندني في هذه الحياة

أهدي هذا العمل المتواضع راجيا من الله عز وجل التوفيق والنجاح.

نسرين

# الشكر والعرفان

**الحمد لله والشكر لله عز وجل على توفيقه لنا في إنجاز هذه المذكرة**

**كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى استاذتنا المشرفة: مسمش نجاة على قبولها الإشراف على هذا العمل وعلى توجيهاتها وإرشاداتها طيلة مدة إنجازها.**

**كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، ومن دون شك أن انتقاداتهم البناءة وملاحظاتهم القيمة ستكون لنا بمثابة دافع ومحفز للتحسين والتجديد.**

**كما نتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.**

**و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.**

# ملخص الدراسة

**ملخص الدراسة:**

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مدخلا هاما لتحقيق التشغيل، حيث ثمة اتفاق على أهميته في النشاط الاقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته بعض الدول في عدة مجالات من جراء الاستثمارات الواردة إليها وخاصة الجزائر .

و في الوقت الراهن تعد البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم وهي من أهم العقبات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري برمته لذا سعت الدولة من تقليل هذه الظاهرة بتبني عدة طرق وصيغ لتشجيع روح المبادرة الفردية والجماعية للشباب الجزائري وذلك بالتشغيل ولهذا عملت على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل الحصول على مناصب شغل.

اكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية باعتباره أحد المصادر التمويلية الخارجية التي تساهم في خلق فرص عمل ونقل الخبرات والتقنيات المتطورة ولهذا اكتسى موضوع التشغيل والعمل في الجزائر أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي حيث كان له صدى واسع حول بناء وإنشاء قطاع متكامل يتماشى مع متطلبات التنمية ومعرفة مدى نجاعته في تحسين مستوى التشغيل في الجزائر.

ومن أهدافه توضيح أهم العوامل التي يمكن أن تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي بديل يقوم بدور فعال في تحقيق التشغيل، تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في تحسين بيئة الأعمال في الجزائر، ومن ثم تشجيع المستثمرين الأجانب فيها،وفي هذا الموضوع اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي بوصف وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر ووصفنا حال سوق العمل في الجزائر من خلال عرض أجهزة وبرامج التشغيل.ولكن بالرغم من الجهود الكبيرة التي أولتها الحكومة الجزائرية لم تستطع التصدي للتحديات والمعوقات التي واجهت التشغيل في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، التشغيل، العمل.

**Study summary**

Foreign direct investment is an important entry point to achieving employment, as there is agreement on its importance in economic activity as a result of the success achieved by some countries in several areas as a result of the investments received by them, especially Algeria.

At the present time, unemployment is one of the main problems facing most countries in the world, and it is one of the most important obstacles that the Algerian economy suffers from as a whole. Therefore, the state sought to reduce this phenomenon by adopting several methods and formulas to encourage the spirit of individual and collective initiative for the Algerian youth through employment and for this reason it worked to encourage foreign investment. direct access to jobs.

Foreign direct investment has gained importance as it is one of the external financing sources that contribute to creating job opportunities and transferring expertise and advanced technologies. Therefore, the issue of employment and work in Algeria has acquired great importance in achieving economic and social stability, as it has had a wide response to building and establishing an integrated sector in line with development requirements and knowing the extent Its effectiveness in improving the level of employment in Algeria.

Among its objectives is to clarify the most important factors that can contribute to attracting foreign direct investment as an alternative financing source that plays an effective role in achieving employment, and to present some suggestions that would contribute to improving the business environment in Algeria, and then encourage foreign investors in it, and in this matter we followed the approach Descriptive and analytical describing and analyzing

foreign direct investment and describing the state of the labor market in Algeria through the presentation of devices and drivers. But despite the great efforts made by the Algerian government, it was unable to address the challenges and obstacles that faced employment in Algeria.

**Keywords:** foreign direct investment, employment, work.

# قائمة الجداول

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| **1** | تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000 – 2018 | 82 |
| **2** | تطور عدد السكان ومعدل النمو الديموغرافي خلال الفترة 2000 – 2018 | 83 |
| **3** | تطور حجم القوة العاملة ومعدل التشاط خلال الفترة 2000– 2018 | 85 |
| **4** | تطور حجم العمالة المشتغلة ومعدل التشغيل خلال الفترة 2000 – 2018 | 87 |
| **5** | تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000 – 2018 | 89 |
| **6** | تطور حجم العمالة حسب الجنس خلال الفترة 2000 – 2018 | 91 |

# قائمة الأشكال

# قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| **1** | تطور عدد السكان خلال الفترة 2000 – 2018 | 83 |
| **2** | تطور معدل النمو الديموغرافي خلال الفترة 2000 – 2018 | 84 |
| **3** | تطور حجم القوة العاملة خلال الفترة 2000– 2018 | 85 |
| **4** | تطور معدل النشاط خلال الفترة 2000 – 2018 | 86 |
| **5** | تطور حجم العمالة المشتغلة خلال الفترة 2000 – 2018 | 87 |
| **6** | تطور معدل التشغيل خلال الفترة 2000 – 2018 | 88 |
| **7** | تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000 – 2018 | 90 |
| **8** | تطور حجم العمالة حسب الجنس خلال الفترة 2000 – 2018 | 92 |

# مقدمة

تسعى الاقتصادات المختلفة إلى إحداث تنمية مستدامة وبمعدلات مرتفعة من شأنها تحسين رفاهية أفراد المجتمع لذا تعمل كافة الدول جاهدة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها مصدرا تمويليا خارجيا كبديل للاقتراض الخارجي الذي يفرض أعباء مالية تعجز موازنات الدول عن الوفاء بها مستقبلا، وتحفيزا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا تتنافس الدول المضيفة في توفير المزايا و التسييرات المشجعة لتوطين هذه الاستثمارات بقصد النهوض بمستويات التشغيل.

فهو يسعى إلى تحقيق التشغيل لاستحداث مناصب الشغل وتحسين كفاءة ونوعية اليد العاملة من خلال نقل واكتساب التكنولوجيا من الدول المصدرة والذي من شأنه تصحيح الاختلال الموجود على مستوى سوق العمل وبناء قدرات إنتاجية جديدة بما يساهم في تحقيق الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية من نمو ورفاهية اقتصادية.

إن الجزائر على غرار بقية دول العالم سعت جاهدة منذ سنوات عديدة إلى إزالة القيود ومنح المستثمر الأجنبي العديد من الضمانات القانونية والحوافز المالية والضريبية، فضلا عن تقديم التسهيلات الإدارية والتنظيمية، بهدف زيادة فرص نجاح مشاريعه الاستثمارية رغبة منها في الاستفادة من مزاياه الإيجابية ومساهمته الفعالة في المدى المتوسط والطويل في تحقيق التشغيل.

ولهذا سعت الدولة الجزائرية إلى زيادة فرص التشغيل والتقليص من مشكلة البطالة وخاصة في أوساط الشباب، وذلك بتوفير فرص ومناصب عمل جديدة في إطار القطاع العام ودعمه مما جعلت المشرع الجزائري يفكر في إحداث أجهزة وأساليب تقنية واقتصادية للتكفل بمشاكل الشباب وذلك بوضع أجهزة وبرامج للتشغيل التي تهدف إلى التخفيف من حدة البطالة وترقية الشغل ولازالت هذه الأجهزة إلى يومنا هذا.

**أولا: إشكالية الدراسة**

كيف يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 ؟

ولإبراز أهم جوانب هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر ؟ وماهي أهم نظرياته ؟
- هل المناخ الاستثماري في الجزائر محفز لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

**ثانيا: فرضيات الدراسة**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية ، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائج إيجابية للدول المضيفة مقارنة للتدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي.
- يساعد مناخ الاستثمار في الجزائر على تحفيز واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

**ثالثا: أهمية الدراسة**

يستمد هذا البحث أهميته من الأهمية التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد المصادر التمويلية الخارجية التي تساهم في خلق فرص عمل ونقل الخبرات والتقنيات المتطورة ولهذا اكتسى موضوع التشغيل والعمل في الجزائر أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي حيث كان له صدى واسع حول بناء وإنشاء قطاع متكامل يتماشى مع متطلبات التنمية ومعرفة مدى نجاعته في تحسين مستوى التشغيل في الجزائر.

**رابعا: أهداف الدراسة**

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- توضيح أهم العوامل التي يمكن أن تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي بديل يقوم بدور فعال في تحقيق التشغيل.
- تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في تحسين بيئة الأعمال في الجزائر، ومن ثم تشجيع المستثمرين الأجانب فيها.
- التعرف على حل أزمة التشغيل في الجزائر.
- الوقوف على الآثار التي خلفتها آليات التشغيل في الجزائر.

**خامسا: أسباب اختيار الموضوع**

لقد تم اختيار موضوع هذا البحث بناءعلى عدة أسباب وهي:

- ارتباط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.
- المكانة الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل بالنسبة للعديد من الدول واهتمام الجزائر باستقطاب هذا النوع من الاستثمارات.
- الميل في الخوض إلى المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة.
- اعتبار التشغيل المشكل الرئيسي للفرد وشغله الشاغل ورغبة الدولة في حل هذا الإشكال.

**سادسا: المنهج العلمي المتبع**

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصف وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر ووصفنا حال سوق العمل في الجزائر من خلال عرض أجهزة وبرامج التشغيل.

**سابعا: الدراسات السابقة**

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التشغيل فإنه يمكن إبراز أهم الدراسات في هذا المجال كما يلي:

- كرامة مروة " انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000 – 2010 دراسة حالة الجزائر " عبارة عن مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011 – 2012 هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومحاولة الوصول إلى الحجم الحقيقي لتدفقاته وعلى وجه الخصوص الجزائر باعتبارها دراسة الحالة.
- زكريا جرفي " أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة – 2018/2000 " عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد مالي تطبيقي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019 – 2020 هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سوق العمل في الجزائر وذلك من خلال إبراز وضعيته ومؤشراته التي كانت يعتمد عليها في التحليل.

**ثامنا: مجال البحث وحدوده**

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي خصصناه لدراسة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل تمت دراسة حالة الجزائر من خلال التطرق لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته وحدد مجال الدراسة من سنة 2000 إلى سنة 2018.

**تاسعا: الصعوبات**

يوجد جملة من الصعوبات التي صدفتنا خلال بحثنا هي:

- ضيق الوقت.
- ندرة المراجع الحديثة المتصلة بالموضوع.
- صعوبة الحصول على البيانات الضرورية لإتمام البحث.

**عاشرا: هيكل البحث**

من أجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول وهي:

**الفصل الأول:** وجاء تحت عنوان مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، وسنتناول في المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تضمن المفهوم والأشكال والأهداف والخصائص والدوافع، وفي المبحث الثاني سنتعرض إلى النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الذي تضمن النظريات والمحددات والآثار.

**الفصل الثاني:** وجاء تحت عنوان المدخل النظري للتشغيل في الجزائر وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، وسنتناول في المبحث الأول ماهية التشغيل في الجزائر والذي تضمن المفهوم والأسس والشروط والأنواع والخصائص، وفي المبحث الثاني نظريات وآليات التشغيل في الجزائر والذي تضمن النظريات والآليات والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل.

**الفصل الثالث:** وجاء تحت عنوان فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التشغيل في الجزائر وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، وسنتناول في المبحث الأول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الحوافز والمعيقات والذي تضمن الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والحوافز والمعوقات، وفي المبحث الثاني تحليل سوق العمل في الجزائر والذي تضمن مؤشرات ووضع

ومعوقات سوق العمل في الجزائر، وفي المبحث الثالث فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التشغيل في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2018 والذي تضمن تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 وأيضا تحليل تدفق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000- 2018.

# الفصل الأول :

## مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

**تمهيد:**

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الموضوعات المهمة في الدراسات فهو من ضمن القضايا المطروحة للنقاش على مستوى الهيئات الدولية المتخصصة وقد زادت أهميته باعتباره كأحد أهم مصادر التمويل الخارجي بعد تراجع الأشكال التقليدية كالمساعدات، وقد تعددت النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المؤثرة في قرار الشركات للاستثمار خارج الدولة الأم.

وتعتبر الآثار الناجمة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي سبب لحدوث التنافس فيما بينها من أجل تقديم استقدام هذه الاستثمارات فتقوم بمنح الحوافز وتقديم أنواع التسهيلات والمزايا المختلفة وتوفير المناخ المناسب لاتخاذ قرار الاستثمار فيها.

**ولنتعرف أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر تم تقسيم الفصل إلى:**

**المبحث الأول:** ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

**المبحث الثاني:** النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره.

## المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الاستثمار الأجنبي المباشر يجذب اهتمام العديد من الشركات والدول مما زاد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول حيث كانت معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الميادين.

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمارات **وكان تعريفه** كالتالي:

هو ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية فهو إذا استثمار أجنبي مباشر، وتختلف أنواعه آماده حسب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر كثير من الباحثين فقالو عنه:

عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها

في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10 % ".

أضاف باركر بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل أيضا عملية الاندماج والتملك عبر الحدود وقد عرف كذلك بأنه شراء موجودات أجنبية مع امتلاك الحق في إدارتها وبناء على ذلك عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر طويل الأمد مع رقابة إدارية يمارسها كيان اقتصادي متوطن ( المستثمر الأجنبي المباشر أو الشركة الأم ) في اقتصاد بلد مضيف. (عبد الهادي، 2009، صفحة 24،23)

**كما عرف أيضا** " بأنه مجموعة الموارد النقدية أو العينية ( تكون خاضعة للتقويم ) التي تأتي بها مؤسسة عن طريق مدخر خاص أجنبي، يشارك مباشرة في نشاط المؤسسة. يكون الغرض من ذلك تحقيق أرباحا مستقرة" (عليوش، 1999، الصفحات 2-3).

**وقد عرف أيضا بأنه:**

يعتبر الاستثمار الأجنبي حالة خاصة من الاستثمار بصفة عامة، حيث يكون مصدره تمويل أجنبي من خارج حدود الدولة المضيفة، وينصرف مفهومه إلى حقوق ملكية لمستثمرين من دولة ما في أنشطة اقتصادية تتم في دولة أخرى، حيث يكون لهؤلاء المستثمرين حق المشاركة في الإدارة.

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تكوين منشأة أعمال جديدة – خاصة أو مشتركة – أو توسيع منشأة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى.

ويمكن تعريفه أيضا على أنه تحويلات من الخارج في صورة نقدية أو عينيه أو كليهما، بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي، إداري، في الأجل الطويل، بهدف التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري كليا أو جزئيا، لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح. (عبد الحليم، 2019، صفحة 26)

**وقد عرف أيضا** " يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة " (مبروك، 2008، صفحة 31).

ويوجد **تعاريف أخرى** للاستثمار الأجنبي المباشر وهي كما يلي:

استخدام أصول مالية مهما كانت طبيعتها أو نوعها، من شخص طبيعي أو معنوي في نشاط اقتصادي خارج حدود دولته، وسواء خوله هذا الاستغلال السلطة الفعلية في توجيه النشاط الاقتصادي أو لا، بهدف تحقيق عائد مجز.

وحسب صندوق النقد الدولي وذلك في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو " ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يكون الغرض من وراءه هو الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة تمارس أنشطتها في إقليم بلد آخر ويكون هدف المستثمر في هذا الإطار هو الحصول على سلطة قرار فعليه في تسيير المؤسسة "

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتم بقصد إقامة علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسة، لاسيما تلك الاستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة التأثير على تسيير المؤسسة.

وقد عرف أيضا أنه الاستثمار في موجودات دولة أخرى، ويتم ذلك من خلال تأسيس الشركات أو مشاركات أو اندماجيات في شركة وطنية ...الخ أي أنها بعبارة مختصرة موجودات للشركة الأم في دول مضيفة.

كما يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر عن السماح للمستثمرين من الدولة خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة، بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة.

كما تم تعريفه أيضا بأنه عبارة عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلاد، بغرض الاستثمار طويل الأجل في الأصول والانشاءات والمعدات وغيرها، سواء كان ذلك بالاشتراك بنسبة معينة مع المستثمرين الوطنيين، أو بنسبة 100% ملكية أجنبية لهذه الأصول أو المشروعات.

ويمكن تعريفه أيضا هو استثمار ناشئ عبر الحدود، نتيجة انتقال رأس المال الاستثماري والموارد الاقتصادية بين الدول المختلفة، أي قيام أشخاص أو شركات بنشاط اقتصادي خارج بلادهم الأصلية من خلال إنشاء فروع أو شركات، قد تكون مختلطة أو مملوكة من طرفهم، ويكون لهم الحق في اتخاذ القرار وتسيير المشروع بغية تحقيق منافع والحصول على أرباح. (براهمي، 2019، الصفحات 49-50)

**وقد عرف أيضا** " أما الاستثمار الأجنبي المباشر يقصد به الاستثمار في شركات دول أخرى حيث يكون للمستثمر دورا فاعلا ومهما في إدارة مجوداته في تلك الشركات "(سرمد، 2000-2001، صفحة 166).

**وتم تعريفه أيضا:**

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة

الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، وبالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية، وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة. (صقر ، 2000-2001، صفحة 27)

**وتم تعريفه بأنه:** "ويقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة – أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة" (النجار، 2000، صفحة 24).

**وقد عرف أيضا:**

مساهمة رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى يتم ذلك بإنشاء فرع لها بالخارج أو الرفع من رأس مالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة في بداية إنشاء المؤسسة. (زرقين، 2018/2017، صفحة 14)

ويتم الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل المستثمر المباشر، وهو كيان أو مجموعة من الكيانات المرتبطة قادرة على ممارسة السيطرة أو درجة كبيرة من النفوذ على كيان آخر مقيم في اقتصاد آخر، ويعتبر الكيان مستثمرا مباشرا في كيان آخر إذا كان الكيان الثاني أيا مما يلي: (كرامة، 2019/2018، صفحة 87)

- مؤسسة تابعة (Subsidiary) مباشرة للمستثمر المباشر.
- أو مؤسسة مرتبطة (Associate) مباشرة بالمستثمر المباشر.
- أو مؤسسة تابعة لمؤسسة تابعة للمستثمر المباشر ( تعتبر كذلك مؤسسة تابعة بصورة غير مباشرة للمستثمر المباشر ).
- أو مؤسسة مرتبطة بمؤسسة تابعة للمستثمر المباشر ( تعتبر كذلك مؤسسة مرتبطة بصورة غير مباشرة للمستثمر المباشر ).
- و يمكن أن يكون المستثمر المباشر أحد الكيانات التالية:
- فرد أو أسرة.
- مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة، عامة أو خاصة.
- صندوق استثماري.

- منظمة حكومية أو دولية.
- مؤسسة غير هادفة للربح في مؤسسة تعمل من أجل الربح.
- تركة، أو أمين في معاملة إفلاس، أو غير ذلك من الصناديق الائتمانية.
- أي مزيج بين اثنين أو أكثر من الكيانات أعلاه.

نظريا، يناقل المستثمرون الأموال من دولة إلى أخرى إذا هم توقعوا تحقيق عائد أفضل ومردود أعلى. إن مناقلة الاستثمارات من دولة لأخرى تقع لأسباب عدة منها: (جواد، 2002، صفحة 27)

- الدول الثانية توفر عائدا أعلى على المدى الطويل فليس بما كان يتحقق في الدولة الأولى.
- حصول المستثمر في البلد الثاني على موجودات أكثر وبنفس حجم رأس المال الذي كان مستثمرا في البلد الأول.

**المطلب الثاني: أشكال وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر**

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال عديدة، وقد اعتبرت من وجهة نظر الشركات الأجنبية بمثابة اجتياح للأسواق العالمية وقد كان لها عدة أهداف أهمها الاقتصادية.

**أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر**

وكانت أشكاله كالتالي: (جاويش، 2016، الصفحات 126-127)

❖ **الاستثمار المشترك:**

الاستثمار المشترك كما عرفه كولدي Kolde " هو الذي يشارك فيه طرفان ( أو شخصيتان معنويتان ) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة ، والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية ... الخ.

- **فالاستثمار المشترك يتميز بالخصائص التالية:**

**1**- أنه عبارة عن اتفاق طويلة الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، هذا الاتفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي.

**2**- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

**3**- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.

**4**- طرفا الاستثمار ( سواء الطرف الوطني أو الأجنبي ) تكون مشاركتهما في مشروع الاستثمار من خلال:

- ✓ المشاركة بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجية.
- ✓ أو قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجية.
- ✓ أو تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية ، أو تقديم السوق.

**5**- حق كل طرف من أطراف الاستثمار في المشاركة في إدارة المشروع المشترك. وهذا يعتبر أهم فارق يميز الاستثمار المشترك عن بقية العقود الأخرى كعقود الإدارة و اتفاقيات الصنع أو مشروعات تسليم المفتاح.

- **أما عيوب الاستثمار المشترك هي** : نذكر منها ما يلي (سعيدي، 2007/2006، صفحة 66)

**1**- حرمان الدول المضيفة من بعض المزايا إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار. مثل توسيع استعمال التكنولوجيا في حالة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

**2**- أن تتحقق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول النامية.

**3**- إن مساهمة الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية ( رأس المال الأجنبي ) وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها، أقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي.

**4**- نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة، كزيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي وإشباع حاجات السوق المحلي من المنتجات وانخفاض تدفق العملات الأجنبية.

❖ **الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي:**

" يتمثل هذا النوع من الاستثمارات في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق بالدولة المضيفة. وهو من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا من طرف الشركات الأجنبية وذلك نظرا للمزايا التي تتحصل عليها من هذا النوع من الاستثمارات " (التهامي و أحمد، 2019، صفحة 117).

**مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:**

وكانت كالتالي (سحنون، 2009-2010، صفحة 25)

- **المزايا:**

**1-** إن هذا النوع من الاستثمار يعطي الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للاستثمار.

**2-** إن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة تؤدي إلى كبر حجم الأرباح المتوقعة.

**3-** إن التملك الكامل للمشروع يساعد في تخطي المشكلات التي تواجه المشروع و هذا إذا ما قورنت مع الاستثمار المشترك أو الاستثمار غير المباشر.

**4-** إن المستثمر الأجنبي يعتمد في هذا الشكل من أشكال الاستثمار على إقناع زبون الدول المضيفة ورسم صورة جيدة عن هذا الاستثمار، مما يسهل مهمة هذا المستثمر فيما يخص تنفيذ سياسات التوسع والتسويق.

- **العيوب:**

**1-** ضخامة رؤوس الأموال المستعملة في هذا الشكل من الاستثمارات إذا ما قورنت بالاستثمار المشترك، إذا في هذه الحالات يتحمل المستثمر الأجنبي وحده كل تكاليف الإنتاج أي من إرساء اللبنات الأولى للمشروع حتى مرحلة الإنتاج.

**2-** إن في هذا الشكل من الاستثمارات ترتفع الأخطار الغير التجارية مثل: التأميم، التصفية المصادرة، وهذا في حالة عدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة.

❖ **مشروعات أو عمليات التجميع:**

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني ( عام أو خاص ) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين ( سيارة مثلا ) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. في معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة .. الخ. والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي ينفق عليه.

وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي. ومن ثم يترتب على ذلك وجود المزايا والعيوب الخاصة بهذين الشكلين للاستثمار على مشروعات التجميع سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الطرف الوطني. أما إذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد أو اتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو أكثر في مشروع الاستثمار. (أبو قحف، 2003، صفحة 25،24)

**ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر**

إن من بين أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر هو لعب دور المسرع، أي تسريع النمو الاقتصادي والتحولات الاقتصادية، فالبلدان التي هي في طرق النمو تبحث عن جذب واستخدام الاستثمارات الأجنبية وذلك بتهيئة الظروف لانسيابها نحوها والاستقرار فيها.

فمن بين العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي " النظرية الحديثة للنمو الذاتي تركز على الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير يستطيع تعزيز النمو الاقتصادي، كما أن أي حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية هذه هدفها تحقيق أقصى حد ممكن من العائد ( الفائدة )، لأن المستثمر يسعى من وراء توظيف أمواله إلى تحقيق الفائدة بالإضافة إلى المحافظة على أصوله ومكانته السوقية، عموما الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلى: (كاكي، 2013، الصفحات 41-40)

- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع قيمة (قيمة الموجودات ): وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة والتنويع في مجالات الاستثمار لكي لا

تنخفض قيمة موجوداته ( ثرواته ) مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق لأن المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.

- البحث عن التموقع والتمركز بالقرب من مصادر المواد الخام أو المواد الأولية ، ذلك تعظيما لأرباحه وتقليلا لتكاليف الإنتاج، فالمنافسة العالمية بين المستثمرين الأجانب أصبحت تفرض عليها السيطرة على مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، حتى يتسنى لها السيطرة على الأسواق الدولية.
- البحث عن وسائل وسبل لاختراق الأسواق الدولية، فأغلب أسواق دول موطن المستثمرين الأجانب تشبعت بمنتجات هذه الشركات، فأصبح لزاما عليها إيجاد أسواق جديدة لتصريف فائض إنتاجها وبدون هذه الأسواق ستحكم على نفسها بالزوال.
- الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، فتكلفة الأيدي العاملة في الدول الأصلية للمستثمرين باهضة وأجور العمال مرتفعة مما يجعل هذه الشركات تفضل الاستقرار في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات.
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بينهما.
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق.
- الاستفادة من الإعفاءات الجمركية والتخفيضات الضريبية ومختلف التسهيلات التي تقدمها حكومات البلدان المضيفة، ذلك في إطار تشجيع قدوم رؤوس الأموال الدولية.
- الاحتكار وهو هدف المستثمرين الأجانب أو الشركات المتعددة الجنسية.
- تعمل الاستثمارات الأجنبية على ربط اقتصادات الأقطار النامية باقتصادات الأقطار المتقدمة الصناعية الكبرى الأمر الذي يمكن الأخيرة من ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية لتحقيق مطالبها. كما يؤدي هذا الارتباط إلى تعرض الأقطار النامية للصدمات والأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الاقتصادات المتقدمة من وقت لآخر.
- تغيير البنيان أو الهيكل الاقتصادي ونقله من طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق الإنتاج المتطورة.
- تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مهما في رفع القدرة التصديرية للبلد، مما يدعم ايجابيا رصيد ميزان المدفوعات ، من خلال تدفق العملة الصعبة من الخارج إلى الداخل.

**المطلب الثالث: خصائص ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر**

سنتناول في هذا المطلب خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه.

**أولا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر**

تعد خصائص هذا النوع من الاستثمار مميزة له عن باقي أنواع الاستثمار وهي تسوغ الاتجاه الدولي المتسارع إلى الأخذ به، فهو يمتاز بأنه طويل الأجل، وبسعيه للملكية الكاملة أو الجزئية للمشروع الاستثماري إذ تتاح له مراقبة المشروع وادارته وتوجيهه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولا يمكن تجزئته، وقد يكون إنتاجا أو خدميا أو تمويليا، وتتمثل أهدافه بتحقيق أرباح ومكاسب لرأس المال والانتاج فترة طويلة، ولا يقتصر أثره على الدول المصدرة له بل يتعداه إلى الدول المستضيفة بخلق روح المنافسة بينها، فضلا عن نقل التكنولوجيا والخبرات والتقنيات الحديثة إليها، ويلعب دوره في تطوير سوق السلع والخدمات على خلاف الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يهدف إلى تقوية وتطوير رأس المال المحلي وخضوعه لاتفاقيات دولية وعدم المتاجرة به في أسواق السيولة الدولية، إذ تعاني الدول النامية عموما من قصور في معدلات الادخار التي تنتج عن انخفاض معدلات الدخول، مما يجعلها غير قادرة على تمويل الاستثمارات من خلال مواردها فضلا عن نقص في المعرفة الفنية والتقنية والمهارات الإدارية والتسويقية، لذلك لجأت بعض الدول النامية لإقامة مشروعات ضخمة ذات مستوى فني متقدم في الشركات الاستثمارية الأجنبية لسد تلك الفجوة، وقد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي من خلال ما قد يقوم به المستثمر الأجنبي من رصف للطرق المؤدية إلى مشروعه وتمهيدها وتوصيل ومد شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء وتوسيع نطاق السوق المحلية فضلا عن فتح آفاق جديدة أمامها، وقد تؤدي مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى توفير السلع الاستهلاكية بمستوى جودة مرتفع وبأسعار أقل نسبيا من مثيلتها المستوردة. (ياسين، 2014، صفحة 38،39)

كما أنه يتميز ب: (سي علي و آخرون، 2021، صفحة 198)

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية، ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم

مبادلات التجارة الخارجية من خلال اتجاه للاستثمار في صناعات التصدير، خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.

- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته سعيا وراء الربح والفائدة، وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية والمساعدات الائتمانية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.
- يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر و التكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

**ثانيا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر**

تتنافس الدول المضيفة على تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية بغية تشجيعها على الاستقرار بها إذ أن " الجاذبية التي يمكن لأي بلد أن تمارسها على المستثمرين الدوليين، تتضمن مجموعة من العوامل العالمية، التي تخلق الظروف المواتية لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر مهما كانت الاستراتيجية المتبعة من قبل المستثمرين"، الذين يهدفون إلى تحقيق الربح وتعظيم الفائدة ، ومنه فهذه الاستثمارات " تتوجه إلى حيث تجد المناخ الملائم للنمو "، الذي يسهل الوصول إلى العملاء في الدول الأخرى فبدل التصدير وتكاليفه عوض ب " مبيعات الفروع المستقرة في الخارج " وبالتالي أشتد تنافس الدول فيما بينها لتقديم المزيد من الحوافز لصالح الشركات المتعددة الجنسية، كل هذه المزايا والحوافز والضمانات أصبحت دافع كبير للاستثمارات الأجنبية لغزو هذه الأسواق، والاستقرار فيها ، وجعلها منطلق نحو أسواق أخرى جديدة. (كاكي، 2013، صفحة 54)

من أهم هذه الدوافع نجد: (ياسين، 2014، صفحة 41،42)

أ- **دوافع المستثمر الأجنبي وتتمثل في:** الحصول على المواد الخام والاستفادة منها في موطنها بدل تحمل تكاليف نقلها، والاستفادة من تسهيلات القوانين والامتيازات التي تمنحها الدول المضيفة لجذب الاستثمارات إليها كتحويل العملات منها وإليها و إيجاد أسواق لتسويق منتجات الشركات المستثمرة الراكدة في أسواقها الوطنية، والاستفادة من انخفاض أجرة اليد العاملة في الدول المضيفة لاسيما النامية، وتوفر الأمان لتمتعه بحق إدارة ومراقبة أصوله إما بنفسه أو بتفويض غيره، وسهولة منافسة الشركات والمنتجات المحلية لما يتوفر لدى المستثمر من إمكانيات تقنية متطورة وفرة رأس المال وقلة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر لأن القاعدة في الشركات العابرة للقارات كلما توزعت استثماراتها على عدد أكبر من الدول في نشر فروعها فيها كلما قلت المخاطر ولا سيما السياسية في الدولة الأم.

ب- **دوافع الدولة المضيفة وتتمثل في:** تأدية دور اجتماعي واقتصادي أكبر من الاستثمارات الأخرى لأنه مصدر التمويل الأخرى للأزمات المالية العالمية فهو مصدر مهم للضرائب مما يشكل مساهمة إيجابية في ميزانية الدولة والاستفادة من التطور التكنولوجي وتقنيات علم الإدارة الحديث وتدريب العاملين المحليين فنيا وإداريا وتحسين ميزان المدفوعات بالتقليل من الواردات لوفرة الناتج المحلي والدخل القومي ورفع نسبة الصادرات وزيادتها وتوظيف موارد الدولة المحلية واستثمار الموارد البشرية بإيجاد فرص العمل مما يؤدي للقضاء على البطالة ويعد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مكونا رئيسا من مكونات الاستراتيجية الوطنية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة لتحقيق نمو مستمر للدولة المستقطبة واندماجها في الاقتصاد العالمي مما يساعد على بناء قدراتها.

وللاستثمار الأجنبي المباشر دوافع أخرى هي: (بن داودية، 2005/2004، الصفحات 23-24)

- السعي نحو تحقيق أرباح أعلى من خلال توجه رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول وفي المجالات التي تتيح لها تحقيق مثل هذه أرباح، ولذلك اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجه أكبر إلى الدول ذات السوق الأوسع والتي حققت مستويات أعلى من التطور بالشكل الذي يمكن أن يساعد هذه المشروعات في

الحصول على أرباح أعلى مقارنة بالأرباح التي تتحقق في الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

- إيجاد منافذ ومجالات استخدام الموارد المالية الفائضة وبالذات في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع الدخول وارتفاع الادخارات الناجمة عنها ومن ثم تحقق فوائض مالية تفوق الحاجة لاستخدامها داخل الدول المتقدمة، بسبب انخفاض حاجتها لإقامة المشروعات الإنتاجية الجديدة، أو مشروعات البنية التحتية ومرافق رأس المال الاجتماعي، وإخفاض العائد الذي يمكن أن يحققه هذا الاستخدام في الدول المتقدمة نتيجة المنافسة الحادة بين المشروعات فيها، الأمر الذي يدفع نحو استخدام هذه الموارد المالية في الدول الأخرى من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التخلص من الضرائب الجمركية والإجراءات التنظيمية التي يتسع استخدامها العديد من الدول والتي يتم الأخذ بها لحماية إنتاجها وبالذات المشروعات الناشئة.
- توفر عنصر العمل وعناصر الإنتاج الأخرى في الدول التي تتجه إليها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار أقل مما هو متاح لهذه المشروعات في الدول التي تتجه منها وهو الأمر الذي يحقق انخفاض تكاليف إنتاج هذه المشروعات.
- السيطرة على السوق المحلية التي تقام فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عملها داخل هذه الأسواق ومقاومة المنافسة بصورة فعالة نتيجة لذلك وخاصة في ظل ما يتم توفيره لها من حوافز تشجيعية.
- التمتع بالإعفاءات والمزايا الضريبية الجمركية وضرائب الدخل وغيرها من تسهيلات التي تقدم لها من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الدول.
- التغيرات النسبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

## المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره

سنتناول في هذا المبحث النظريات المختلفة، التي حاولت إعطاء تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا المحددات التي تدفع المستثمر الأجنبي، بالاستثمار في بلد دون آخر، من خلال ثلاثة مطالب، المطلب الأول نتناول النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المطلب الثاني نتعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المطلب الأخير نتطرق إلى أهم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

### المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد كان الاهتمام كبيرا بالاستثمار الأجنبي، حيث قامت عدة نظريات بتفسير الاستثمار الأجنبي، وسنتطرق إلى بعض هذه النظريات.

- **النظرية الكلاسيكية:**

يرى أصحاب النظرية الكلاسيكية، أن الاستثمار الأجنبي لا يخدم مصالح البلد المضيف بقدر ما يخدم مصالح البلد الأجنبي المستثمر في البلد المضيف، ذلك أن المستثمر الأجنبي يأخذ أكثر مما يعطي، فالاستثمار الأجنبي يكون من البلد الغني إلى البلد الفقير، وهذا يعني انتقال رؤوس الأموال، من البلد الذي تكون إنتاجية رأس المال فيه أقل إلى البلد الذي تكون فيه إنتاجية رأس المال أعلى.

كما ترجع هذه النظرية، أسباب الاستثمار الأجنبي، إلى اختلاف تكاليف عناصر الإنتاج بين الدول، مما يدفع المستثمر الذي تكون تكاليف عناصر الإنتاج في بلده أقل من تكاليف عناصر الإنتاج في البلد المضيف، إلى اقتحام سوق البلد المضيف والاستثمار فيه، للحصول على الفرق الإيجابي لتباين تكاليف عناصر الإنتاج بين البلدين، أما بالنسبة لعلاقة الاستثمار الأجنبي بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، فإن النظرية الكلاسيكية ترى بأنه لن يحقق الأهداف المرجوة من طرف البلدان النامية المضيفة ذلك أنه يتجه دائما لخدمة المستثمر الأجنبي. (أوعيل، 2016، صفحة 32)

❖ **نظرية عدم كمال السوق:**

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال، أي أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات ( توافر الموارد المالية، التكنولوجي، المهارات الإدارية ...الخ ) بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية أو بمعنى آخر أن إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا ، إلخ سيمثل أحد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية. كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا عن أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات وبخصوص الانتقادات الموجهة لنموذج / نظرية عدم كمال السوق يرى روبوك وسيموندس ما يلي: (أبو قحف، 1998، الصفحات 38-49)

**1**- أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسية بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

**2**- أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسية الملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة للاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق ...

❖ **نظرية الحماية:**

من أجل تجاوز نقائص أو الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق ظهرت نظرية الحماية والتي تعبر عن مجموع الممارسات الوقائية المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسية لضمان استمرارية احتكارها لكل الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة، ومنع

تسربها أطول فترة ممكنة إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص و الإنتاج. وفي هذا المجال يرى هود وينج أنه يجب على الشركة المتعددة الجنسية أن تحتفظ لنفسها بمستوى متفوق يسمح لها بمواجهة مخاطر الاستثمار خارج حدود الوطن. هذا التفوق يكون عادة متمثل في التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها والذي يحقق لها التمييز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول الأجنبية. هذه النظرية تفسر فيها إحدى الاستراتيجيات المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسية للتوغل في الأسواق وتوطين صناعاتها فيها عن طريق الميزة الاحتكارية الناتجة عن الابتكارات.

من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية عدم وجود مبرر لممارسات الحماية المنفردة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية كون وجود مواثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة والمتعلقة بحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية ترتكز على الميزة الاحتكارية العالمية وتهمل المزايا النسبية على المستوى المحلي أو الإقليمي من جهة، والأشكال الأخرى للتوطن الصناعي التي تمليها الظروف الاقتصادية والسياسية المتاحة للاستثمار الأجنبي من جهة أخرى. (سعيدي، 2015، الصفحات 156-157)

- **نظرية دورة حياة المنتج:**

وضعت هذه النظرية من طرف Vernon سنة 1966، وذلك في محاولة منه لشرح توسع الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ويوضح نموذج دورة حياة المنتج التفسير الديناميكي لنشأة الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تأسس بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية حيث تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دورا هاما في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث افترض Vernon أن الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في إنتاج منتجات معينة يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى بمضي الزمن وذلك نظرت لأن هذه المنتجات تمر بدورة حياة (بيري، 2018، صفحة 129)

فحسب هذه النظرية فإن المنتج الدولي يمر بعدة مراحل أهما:

**المرحلة الأولى: مرحلة التقديم**

تبدأ هذه المرحلة بتوصل إحدى الشركات الاحتكارية الكبرى إلى ابتكار وتطوير منتج جديد وطرحه في السوق، وقد تستغرق عملية التقديم وقتا محددا، ويمثل توقيت هذه المرحلة بعدا استراتيجيا في نجاح المنتج و استمراره. و نظرا لحداثة وعدم شيوع هذا المنتج الجديد في المرحلة الأولى فغالبا ما يكون حجم التعامل منخفضا كما أن معدل نموه بطيئا وتتسم هذه المرحلة بانخفاض معدل الأرباح ويعود ذلك إلى ارتفاع التكاليف في هذه المرحلة. و من الجوانب المهمة في هذه المرحلة هو تحديد نهاية لها، والمعايير المستخدمة لذلك هي: (سعيدي، 2015، صفحة 159)

- وصول حجم التعامل إلى الأرقام المخطط لها.
- ظهور المنافسة وازدياد حدتها.

**المرحلة الثانية: مرحلة إزهار أو اكتمال المنتج (النمو )**

وفيها يتم التوسع في الإنتاج داخل السوق المحلية للدولة المنتجة و الاتجاه إلى التصدير إلى الدول المتقدمة الأخرى، ولكن نتيجا لزيادة الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها الدول المستوردة، وارتفاع تكلفة النقل كنسبة من ثمن المنتج تتجه الشركات إلى الاستثمار المباشر في دول متقدمة أخرى. (نعمان، 2008، صفحة 89)

**المرحلة الثالثة: مرحلة نمطية المنتج (النضج)**

وفيها ينتقل جزء من الانتاج والاستهلاك إلى الدول الأقل تقدما، حيث الحاجة إلى التفاعل بين المنتجين والمستهلكين أقل، الإنفاق على البحوث والتطوير أقل، كما أن تكنولوجيا الإنتاج تصبح في هذه المرحلة نمطية ولا تحتاج إلى عمالة ماهرة، ويصبح الإنتاج عن طريق خطوط الإنتاج، التي تحتاج إلى عمالة غير ماهرة، هو النمط السائد. (نعمان، 2008، صفحة 89)

**المرحلة الرابعة: مرحلة التدهور**

وهي مرحلة انخفاض التصدير والتدهور وتتميز هذه المرحلة بانخفاض مبيعات الشركة صاحبت السلعة نظرا لعدم مقدرتها على التحكم في السوق بسبب ظهور منتجين آخرين في الدول الغنية أو الفقيرة على السواء، حيث تصبح السلعة مألوفة وتكون أكثر شعبية ووسائل إنتاجها أضحت معروفة ونمطية. كما يصبح عامل التكلفة مهما في الإنتاج مما يدفع الشركات التفكير في البلدان التي بها يد عاملة رخيصة. وما يجب الإشارة إليه هنا أنه ليس من الضروري أن تكون مبيعات تلك السلعة في الانخفاض في جميع أنحاء العالم في هذه المرحلة لكن مبيعات الشركة صاحبت السلعة هي التي تكون في مرحلة إنخاض. (بيري، 2018، صفحة 130)

- **نظرية الموقع:**

ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج، وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار.

إن العوامل الموقعية تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة، وكذلك قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة، وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق. وذلك على النحو الآتي: (خاطر، 2013/2012، صفحة 80)

1- **العوامل التسويقية:** والمتمثلة في درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين.
2- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توفر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توفر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطية، والتسهيلات الإنتاجية الأخرة .... إلخ
3- **العوامل المرتبطة بالسوق:** مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة.

4- **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار:** مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار.

5- **ضوابط التجارة الخارجية:** مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير و الاستيراد.

6- **الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.**

7- **عوامل أخرى مثل:** الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توفر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.

❖ **نظرية الموقع المعدلة:**

تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع السابق عرضها في الكثير من الجوانب غير أنها تضيف بعض المحددتا أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية كما سيتضح فيما بعد.

ويرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى روبوك و سيموندس، حيث اقتراحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، المجموعة الأولى تشمل المتغيرات الشرطية أما المجموعة الثانية فهي عوامل دافعة وأخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة. (أبو قحف، 1998، صفحة 49)

❖ **نظرية النفقات النسبية:**

وطبقا لهذه النظرية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة، تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبيا، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، وتقوم بإستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها.

فالاختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية، وليس في النفقة المطلقة وعليه فالشرط الضروري والكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى. (أوعيل، 2016، صفحة 34)

❖ **نظرية توزيع المخاطر:**

ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر. فوفقا لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة وبالتالي تقوم شركة بعملية التوزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض.

بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق والاقتصاد الأمريكي وإنما على كافة الأسواق العالمية ومن ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للمحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها. (قويدري ، 2011/2010، الصفحات 14-15)

❖ **نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:**

تنسب هذه النظرية إلى كل من Buckley و Rugman و Duning وقامت هذه النظرية بتطوير فكرة الأصول أو المزايا المعنوية التي جاء بها Caves في محاولة للوصول إلى تفسير دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يتحقق من خلال قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية.

حسب أصحاب هذه النظرية تتمثل المزايا الاحتكارية في براءات الاختراع والعلامات التجارية والخبرات الفنية والإدارية والتكنولوجيا الحديثة وغيرها، وهي مزايا احتكارية تمتلكها الشركات، ومن خلال الاستخدام الداخلي لها وفي ظل عدم كمال الأسواق، يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن تتخطى الحواجز والقيود التي تفرضها الدول والحكومات المضيفة على أسواقها، ومن جهة أخرى

فإن الاستخدام التخلي لهذه المزايا يمكن أن تحول دون دخول منافسين جدد للعمل في هذه الأسواق. وعليه ترى هذه النظرية أن ضرورة احتفاظ الشركات متعددة الجنسيات بالأصول المتمثلة في الخبرة والمعرفة والابتكارات يعتبر الدافع للاستثمار في الخارج بدل القيام بعمليات التصدير أو منح التراخيص لشركات أخرى في الدول المضيفة. (سطحي ، 2017-2018، الصفحات 7-8)

- **نظرية عدم التوازن للاستثمار الأجنبي المباشر:**

قدم كل من مون و رويل (1993) نموذجا جديدا يحتفظ بالاقتراض الأساسي وهو أن الشركات المتعددة الجنسيات لديها ميزات راجعة للملكية مثل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية. ولكن النظرية الجديدة قامت بإضافة عوامل سلبية راجعة أيضا للملكية.

فعندما لا تستطيع الشركة تعويض الخسائر التي قد يكون مرجعها صعوبة الوصول للمواد الخام أو تكاليف العمال الماهرين في الدولة الأم، فإن البحث عن توازن يمثل قوة دافعة للشركة للتحرك لتعويض تلك الخسائر من خلال الاستثمار في دولة أجنبية.

وفقا لهذا النموذج الجديد، فإن المفهوم التقليدي لمميزات الملكية يمكن إعادة صياغته بكونه عدم التوازن بين العوامل المملوكة للشركة. فالفائض في أحد العوامل مثلا يعني بالمقابل عجز نسبي في عامل آخر. أوضح كل من مون ورويل أن نموذج عدم التوازن هذا يساعد أيضا على شرح الحالات المعاصرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية نحو الدول المتقدمة مثل الاستثمارات الصينية في أمريكا وبريطانيا.

فوفقا لرأيهم، أن النظريات القائمة تجد صعوبة في تفسير هذا النوع من الاستثمار نظرا لكونه من الصعب غالبا تحديد ماهية المميزات الراجعة للملكية والتي يمكن لشركات الدول النامية أن تنقلها للدول المتقدمة. عدم التوازن والرغبة في خلق حالة من التوازن يمكنها التعامل بكل يسر مع تحرك النشاط من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

تسمح نظرية عدم التوازن للشركات متعددة الجنسيات بأن تكون أكثر فعالية في استغلالها للموارد العالمية، وهو ما تم التأكيد عليه من قبل عند عرضنا لنظريات تحركات رأس المال والمنظمات الصناعية.

في تقديرنا، أنه من الرغم من أن هذا المنهج الجديد يبرز عامل آخر وهو عدم التمييز Disadvantage كإضافة لنظرية الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها لاتعد كافية لأن تكون نظرية شاملة حيث لم تتعرض مثلا لشرح أثر العوامل الأخرى والتي لا تتعلق بالميزات أو عدم الميزات الراجعة للشركة مثل عوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة وعوامل الطرد الأخرى الراجعة للدولة الأم. (عبد السلام ، 2010، الصفحات 59-60)

**المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**

ترتبط محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي والدولة الأم بالعوامل التي تقف وراء رغبة المستثمرين الأجانب في الدولة المضيفة ، وتتسم تلك المحددات بأنها خارجة عن سيطرة الدولة المضيفة.

- **الاستقرار السياسي:**

تذهب بعض الدراسات إلى تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، فقد أوضح Basi (1963) أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية، كذلك توصلت دراسة لكل من Schnfider 1985 and Frey، شملت 54 دولة نامية وذلك عن سنوات 1972 م و1979م، 1980 م أن عدم الاستقرار السياسي له ارتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما قام Petrochilas (1984)، بدراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي الاستثمار الأجنبي المباشر في اليونان خلال الفترة من 1955 إلى 1978 م واستخدام متغير عدد واحد لفترة الاستقرار، وصفر لفترات عدم الاستقرار السياسي، وكانت العلاقة سالبة.

وفي دراسة أبو قحف، عن العوامل التي تمثل محددات هامة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، توصل إلى أن الاستقرار السياسي يعتبر من أهم تلك المحددات. (صقر ، 2000-2001، الصفحات 54-55)

❖ **توفر الاستقرار الاقتصادي:**

ويتمثل في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي للاستثمار ما يلي: (ديري ، 2011، صفحة 161،162)

- **عناصر الاقتصاد الكلي:** توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم، استقرار سعر الصرف، معدل الفائدة ...الخ
- **السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول المضيفة:** السياسات الاستثمارية، سياسة التجارة الخارجية، السياسة الضريبية، سياسة الخوصصة، السياسة التمويلية.
- **الحوافز المالية لجذب الاستثمار:** حرية تحويل الأموال ( الأرباح خاصة ) الحوافز الجبائية والجمركية للاستثمار، القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، الاجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار.
- **ضرورة استقلالية النظام القضائي وتوفر الشفافية في المجال الاقتصادي.**

❖ **الإطار التشريعي:**

كذلك تؤثر المحددات التشريعية على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويمثل أهم تلك المحددات في استقرار التشريعات الحاكمة لهذا النوع من الاستثمار في الدول المضيفة، والتي توضح مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي من خلال الحوافز المقدمة، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار والخدمات المقدمة له، كذلك مدى قدرة التشريعات الحاكمة على القضاء على الاحتكارات القائمة خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة سواء أكانت بالنسبة للمشروعات أو البنوك، من خلال الاستخصاص وخفض هوامش الوسطاء (الفرق بين معدلات الإقراض والإيداع )، ويؤثر ما سبق على كفاءة النظام المالي في الدولة.

كما تؤثر النواحي التشريعية على نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروعات المقامة في الدولة، ودرجة الحرية في التوظف ، كما نوضح مدى وجود نوع من الرقابة على الصرف، وعلى مدى القدرة على نقل رأس المال والأرباح إلى الخارج، فعلى سبيل المثال وجد في الهند أن معوقات إجراءات الاستثمار وغياب الشفافية Transparency ، وارتفاع درجة البيروقراطية، هي التي أدت إلى حدوث نقص في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها. ولهذا قامت الهند

في التسعينات من القرن الماضي بتحسين القواعد الخاصة بالاستثمار الأجنبي مما أدى إلى زيادة تدفقه إليها. (قبلان ، 2008، صفحة 21)

- **حجم السوق و احتمالات النمو:**

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي. ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق بالتالي لاحتمالاته المستقبلية.

لقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات. (محمد ، 2004-2005، صفحة 35)

- **سياسات اقتصادية كلية مستقرة:**

إن وجود بيئة اقتصادية كلية تتسم بالتحرر والمرونة والوضوح، وتتميز بالاستقرار وغير متضاربة في الأهداف وتتكيف مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية كلما كانت هذه العوامل مجتمعها تكون جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وتهدف برامج الإصلاح الاقتصادي بشكل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية وتوفير بيئة محلية اقتصادية مستقرة وخالية من الضغوط التضخمية، وهو عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إفساح المجال للمستثمرين الأجانب للمشاركة في اقتصاد دولة ما، ومعالجة عوائق الاستثمار، وإحساس المستثمر بالترحيب من خلال تطوير البنية الأساسية وتحسين الخدمات المرتبطة بالخصخصة. (خلاف ، 2015، الصفحات 15-16)

- **توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة:**

الذي يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعملية الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا، كما أن خوصصة المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى (الخطيب ، 2009، صفحة 220)

- **توفر الموارد البشرية المؤهلة:**

" تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي فتوفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جاذبا للاستثمار" (الخطيب ، 2009، صفحة 220).

واعتمادا على فرضية أن أي مستثمر عقلاني يبحث عن المردودية الأعلى مع حد أدنى من المخاطرة، فمن الطبيعي جدا أن هذا المستثمر سوف يبتعد عن الأماكن التي تحتوي نسبة عالية من المخاطرة على أنواعها: (الحسن ، 2014، الصفحات 32-33)

- **الخطر المالي:**

و نعني به خطر السهم أو السند الخاص بالشركة، أو خطر القطاع الاقتصادي الذي تعمل ضمنه الشركة وخطر السوق المالي بشكل عام.

- **الخطر السياسي:**

والذي ينتج عن طبيعة الأنظمة السياسية التي قد لا تسمح بضمان استمرارية أي مشروع استثماري بغض النظر عن طبيعته بسبب ( الانقلابات، النزاعات والحروب، التأميمات، الاضطرابات السياسية)، وغيرها.

- **الخطر الاقتصادي:**

حيث أن بعض الأنظمة تفرض نظاما صارما على حريات العمليات المالية بكافة أنواعها، كأن تفرض هذه الدولة رقابة وتدخلا في عمليات القطع، ومنع تحويل الأموال إلى الخارج إلا في حدود

وظروف معينة، وكذلك تدخل الدولة المباشر في بعض العمليات التجارية ومنعها على القطاع الخاص.

**المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر**

تتبع الرغبة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من الآثار المتوقعة منه على الكثير من المتغيرات الاقتصادية، والتي عادة ما تكون سببا في الأزمة ونتيجة لها. وهذه الآثار هي: (قدي ، 2017، الصفحات 252-254)

أ- **على مستوى المديونية:** يعتبر الاستثمار شكلا بديلا للمديونية إذ لا يرتب أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة .وباعتبار الدول النامية تشكو من مصاعب تسيير الديون الخارجية، فهي تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب- **على مستوى العمل:** يعتبر التشغيل أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية وينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه وسيلة لخلق مناصب العمل. والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة تتسم بالتعقيد، خاصة وأن التحليل هذه العلاقة يفتقر إلى الأسس النظرية.

ت- **التحويل التكنولوجي:** ويظهر هذا الأثر – بشرط قدرة البلد المضيف على التعلم – من خلال احتكاك الشركات المحلية بالشركات الأجنبية الموردة للتكنولوجيا الجديدة والعالية، خاصة إذا ستتبع ذلك مساعدة تقنية وتكوينا للعمال المحليين. كما أن المنافسة التي تمارسه الشركات الأجنبية على الشركات المحلية، تدفع بها إلى إدخال التكنولوجيات الحديثة لضمان البقاء والاستمرار.

يطرح التحويل التكنولوجي في الواقع، مشكلة التحكم في التكنولوجيا من قبل الدول التي تريد استعمالها. وهذا ما يدفع بالدول النامية إلى ضرورة بناء نظام وطني مترابط ومتكامل ومنسجم يأخذ بعين الاعتبار وفراتها من عامل الإنتاج وحاجات السوق الفعلية الآنية والمستقبلة. كما أن التحويل التكنولوجي ليس أكيدا لكون التكنولوجيات المستعملة في الدول المتقدمة ليست بالضرورة ملائمة لظروف واقع توليفة عوامل الإنتاج في الدول النامية.

ث- **التجارة الخارجية:** هناك دراسات عديدة حول علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمبادلات التجارية منها اقتراب kojima المبني على أساليب المزايا النسبية للدول، حيث يبين في دراسته للاستثمارات الأجنبية المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان خلال السبعينات، أن

الاستثمار الأجنبي المباشر يدعم المبادلات الدولية عندما يتم في صناعات يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ ( كالصناعات كثيفة العمل بالنسبة للدول النامية ).

ج- **الإدارة والتنمية الإدارية:** لا شك أن الإدارة كأحد عوامل الإنتاج ( أو كعنصر من عناصر التكنولوجيا ) تلعب دورا رئيسي في تحديد إنتاجية كل من منظمات الأعمال والاقتصاد القومي ككل، هذا بالإضافة إلى تحديد مركزهما التنافسي سواء على المستوى القومي أو الدولي.

وبالنسبة للدول النامية بصفة خاصة فقد تضافرت مشكلة نقص الكوادر الإدارية مع غيرها من مشكلات عدم توافر عناصر الإنتاج من حيث الكم والجودة في تخلف هذه الدول عن ركب التقدم.

وبالتالي يمكن القول أنه ليس من الغريب أن يزداد طلب الدول النامية على خدمات ومساعدات الشركات متعددة الجنسيات لسد جوانب الخلل والقصور والنقص في المهارات الكوادر الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظيفية في المنظمات العاملة. (أبو قحف ، 2001، الصفحات 142-143)

وفي هذا الصدد، يمكن تحديد إسهامات الشركات متعددة الجنسيات بالنسبة للإدارة والتنمية الإدارية بالدول النامية في كثير من المجالات منها: (أبو قحف ، 2001، الصفحات 142-143)

- تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدول الأم.
- تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة.
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية.
- استفادة الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية أو متعددة الجنسيات بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد أو المحاكاة.
- إثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية بها حتى تستطيع القوف أمام منافسة الشركات متعددة الجنسيات.

ح- **ميزان المدفوعات:** يظهر أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال في الدول المضيفة، وذلك من خلال لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها للتمويل مدفوعاتها المحلية، ومن

ناحية أخرى تسهم الأموال الأجنبية في تزويد البلاد النامية بالصرف الأجنبي اللازم للوفاء باحتياجات عملية التنمية الاقتصادية. (صدقة ، 2008، صفحة 22)

إن تقييم الآثار الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسية يتطلب نوعا من التحليل يتم في ظل ظروف عدم التأكد نظرا لصعوبة التنبؤ بدقة، بسلوك أو تصرفات المنتجين في حالة احتكار القلة التي تميز الشركات المتعددة الجنسية (كلاخي ، 2017، الصفحات 105-103)

- ✓ **الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:**

إذا نظرنا للآثار الإيجابية، نجد أن وجود الشركات المتعددة الجنسية يمكن أن يساهم في زيادة درجة التكامل الاقتصادي بين الاقتصادات القومية. حيث تميل الشركات المتعددة الجنسية في محاولتها لزيادة الإنتاج وتوسيع الأسواق في الدول المختلفة إلى التغلب على القيود التي تضعها هذه الدول أمام تحركات السلع أو عوامل الإنتاج، والتي قد تحد بدورها من الاستفادة الكاملة للمنافع المحتملة من التجارة وحرية تحركات عوامل الإنتاج. ويمكن اعتبار الشركات المتعددة الجنسية في هذا الخصوص بمثابة بديل وإن لم يكن كاملا لإزالة القيود أمام التجارة وتحركات عوامل الإنتاج دوليا. وهكذا يمكن للشركات المتعددة الجنسية، عن طريق النفاذ إلى أسواق الدول المختلفة، زيادة الكفاءة الاقتصادية في العالم وتقليل الاختلافات في أثمان عوامل الإنتاج، حتى في ظل العقبات الدولية التي توضع أمام تحركات العمل ورأس المال.

يضاف إلى ذلك، أن الشركات المتعددة الجنسية في محاولتها لاستغلال المزايا التي تتمتع بها وخاصة بالنسبة لتحقيق الاختراق التكنولوجي وإدخال المنتجات الجديدة، لا تتردد في نشرها عبر العالم، وما يترتب على ذلك من سرعة انتشار المهارات المتخصصة والقدرات التنظيمية المطلوبة لتطبيق المعرفة الفنية في عملية الإنتاج.

ومن المحتمل أن يكون للشركات متعددة الجنسية آثار اجتماعية مرغوبة بالنسبة لهيكل أسواق الدول الأجنبية التي تعمل فيها، ومن المتوقع أن يسود هيكل احتكار القلة في أسواق هذه الدول.

إن دخول الشركة الأجنبية للسوق المحلي سيؤدي إلى كسر الحواجز أمام الدخول ويسمح بإدخال عنصر جديد من المنافسة بما يهدد بفشل سياسات احتكار القلة من السيطرة على السوق المحلية.

إن الشركات المتعددة الجنسيات، تكاد تمثل التهديد الرئيسي، لوضع المنشآت المحلية التي تتميز باحتكار القلة، ويرجع ذلك إلى أن الدخول للسوق يتطلب عادة كميات ضخمة من الاستثمار وتحمل درجة عالية من المخاطرة وهو ما قد يجعل المنشأة الأجنبية الكبيرة في وضع أفضل بالمقارنة بالدخول المحتمل للمنشآت المحلية. يضاف إلى ذلك عدم اهتمام الشركات المتعددة الجنسية بالدخول في حرب الأسعار، حيث تسعى في المحل الأول إلى البحث عن أسواق جديدة وزيادة نصيبها من السوق بالمقارنة مع المنشآت المحلية، ويساعدها في ذلك كبر مواردها المالية وتنوع الأنشطة التي تعمل فيها.

- ✓ **الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:**

قد تحل الشركات المتعددة الجنسية محل المنشآت المحلية وتصبح المنتج المهيمن او المسيطر على السوق المحلي. وقد يساعدها في ذلك ما تتمتع به من قوة احتكارية كبيرة، وعندما تنتشر عددا من هذه الشركات تكون كل منها كبيرة الحجم، فمعنى ذلك تركز القرارات التي تؤثر على الملايين من البشر في أنحاء العالم، في أيدي قلة من الشركات الدولية العملاقة.

وعموما ليس من السهل أن تصل إلى استنتاج عام بدرجة كبيرة من الثقة، يحدد ما إذا كانت الشركات متعددة الجنسية، مفيدة اقتصاديا أو ضارة بالنسبة للاقتصاد العالمي، وبالنسبة للدولة الأم والدول المضيفة لهذه الشركات.

ويعود الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية بالإيجاب والسلب معا (ديري ، 2011، الصفحات 166-169)

- ✓ **الآثار الإيجابية:**

هناك منافع وفوائد كثيرة ناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر لصالح الدل المضيفة نذكر منها ما يلي:

- يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى توسيع الممتلكات الوطنية وخلق طبقات جديدة من المستثمرين في المستقبل من أجل المساهمة في مشاريع الاستثمار وإنشاء مشاريع جديدة.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدرا مهما لرؤوس الأموال والعملات الأجنبية، و التي تمثل أساس برنامج تنموي.
- يساعد الاستثمار الأجنبي في الحصول على التكنولوجيا و تنمية و تدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول المضيفة حيث تعاني معظم البلدان النامية من ضعف قدرتها التكنولوجية التي تمتلكها الدول الصناعية المتقدمة من خلال المقارنة بين أعداد العلماء والمهندسين الذين يعملون في مجال البحوث والتطوير في كل من البلدان النامية والبلدان الصناعية والمتطورة ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد من بين كل مليون شخص 3732 عالما ومهندسا في مجال البحوث والتطوير، في حين لا يوجد سوى 15 عالما ومهندسا في مجال البحوث التطوير من بين كل مليون شخص في نيجيريا.
- رفع معدلات التكوين الرأسمالي مع خلق علاقات جديدة وتنمية مختلف القطاعات الإنتاجية.
- المساهمة في تخفيض حدة البطالة من خلال خلق فرص جديدة للعمل الأمر الذي يؤدي إلى رفع الناتج الوطني المحلي، مما يزيد في الدخل الفردي، وتحسين القدرة الشرائية وبالتالي تشجيع الاستهلاك.
- تنمية المنافسة المحلية في إنتاج السلع والخدمات مع وجود شركات أجنبية تساهم في كسر حدة الاحتكار الوطني.
- تلعب الشركات دولية النشاط التي تقوم بالاستثمار المباشر في الدول النامية دورا كبيرا في رفع كفاءة قطاع التصدير في هذه البلدان حيث يساهم وجود هذه الشركات في فتح الأسواق العالمية لمنتجات الصناعات التي تقيمها في الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات وبالتالي المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات.

✓ **الآثار السلبية:**

رغم الإيجابيات التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هناك سلبيات يتضمنها منها:

- إن مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر تملك من القدرات المالية والتنظيمية و ربما السياسية، ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية واخضاعها لشروطها بما يتفق ومصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل الحصول على أكبر قد ممكن من الربح، ومن هذه السيطرة

الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.

- تهدف الدولة المستثمرة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استنزاف الموارد المتاحة والثروات الطبيعية وتحيلها إلى الدولة الأم و الدول المتقدمة الأخرى.
- صغر حجم المشاريع الاستثمارية التي تجلبها الشركات الأجنبية وكبر نسبة التحويلات من الأرباح إلى الدولة الأم يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات انخفاض حصيلة الدولة المضيفة من الضرائب والوقوع في التبعية الاقتصادية والسياسية.
- تركيز الدول المستثمرة على القطاعات الاستخراجية دون مراعاة للقطاعات التي تهدف الدول المضيفة إلى ترقيتها، فمثلا توظيف رأس المال الأجنبي في الدول النامية في صناعة استخراج النفط بلغت 39% و24.1% في قطاع الخدمات، و26.9% في الصناعات التحويلية، و9.3 % في فروع أخرى من الصناعات الاستخراجية سنة 1986.
- إن تدفق رأس المال إلى الداخل يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات ومنه معدلات التبادل، ثم يميل إلى التدهور عندما يتم الأرباح إلى الخارج.

**خلاصة الفصل الأول**

بعد دراستنا بمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالنظر إلى كل ما سبق إليه ندرك أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر فقط كونه شكل من أشكال اقتحام الأسواق، بل يتعدى ليكون حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول والتي تجري في شكل تدفقات بين من يجسده ومن يستقبلها، ونظرا لأهدافه ودوافعه قدمت العديد من النظريات شرحا لأسباب جذبه.

ومن جهة أخرى يخضع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة من المحددات والآثار التي تصب في مجملها إلى توفير المناخ المناسب من طرف الدولة المضيفة بغرض جذبه والخروج بنصيب وافر من رؤوس الأموال المتجولة في الأسواق العالمية بحثا عن فرص مواتية للاستثمار.

# الفصل الثاني :

## المدخل النظري إلى التشغيل في الجزائر

**تمهيد :**

يعتبر الاهتمام بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة من أهم التحديات التي تواجهها دول العالم بما فيها الجزائر.

ومن هذا المنطلق كون بحثنا يصب ففي قالب سوسيولوجي فإننا سنحاول من خلال هذا الفصل تناول الإطار المفاهيمي للتشغيل ونظرياته وآلياته.

**ولنتعرف أكثر على التشغيل تم تقسيم الفصل إلى:**

**المبحث الأول:** ماهية التشغيل في الجزائر.

**المبحث الثاني:** نظريات و آليات التشغيل في الجزائر.

## المبحث الأول: ماهية التشغيل في الجزائر

يحظى التشغيل في الجزائر أهمية كبيرة من منطلق تركيزها على الموارد البشرية لما تملكه الجزائر من ثروة شبانية، وقسم إلى ثلاث مطالب حيث كان المطلب الأول مفهوم التشغيل، المطلب الثاني أسس وشروط التشغيل والمطلب الأخير أنواع وخصائص التشغيل.

### المطلب الأول: مفهوم التشغيل

لقد كانت وما تزال معضلة التشغيل من بين القضايا الاجتماعية الهامة التي حركت أقلام المفكرين، والاقتصاديين والفلاسفة، ولم تعد قضية التشغيل في الوقت الراهن من اهتمامات الدولة فحسب، بل امتدت إلى المنظمات الاجتماعية، المهنية، وكذا المؤسسات المحلية.

وكانت تعاريف التشغيل كالتالي: (عدون و العايب، 2010، الصفحات 36-37)

**المفهوم الضيق أو التقليدي للتشغيل:**

ينظر إلى التشغيل بمفهومه التقليدي على أنه: تمكين الشخص من الحصول على عمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب، التأهيل والتكوين " إلا أن هذا التعريف غير دقيق بالشكل الكافي باعتباره لا يميز بين الاختصاصات والشروط التي يجب أن تتوفر في العامل، كما أنه لا يحدد المؤسسات المستخدمة والمكونة لليد العاملة المؤهلة، ولا عدد مناصب العمل المناسب له.

**المفهوم الحديث للتشغيل:**

لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث أنه عكس البطالة، كما أنه لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته، والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها. كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية. وعلى هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير وترقية العمل ولقد حدد (Marc Olivier ) مفهوما دقيقا للتشغيل والذي يعني حسب تحليله عدة مفاهيم أهمها:

استعمال جزء من عمل اجتماعي يقوم به الفرد، وهذا مناسب لمنصب عمل. وأيضا استخدام قوة العمل التي تتعارض مع البطالة والاستخدام غير الكامل والجزئي لقوة العمل. وبالتالي فإن التشغيل يتعلق بتنظيم استخدامات قوة العمل على أحسن وجه ممكن.

فالتشغيل اذن هو استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل، وأن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب، وكذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية وحق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون.

**وفي نفس السياق يقصد بالتشغيل**" توفير عدد من مناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل ، بالشكل الذي يلبي أكبر عدد من طلبات العمل المناسب له " (شباح، 2011-2012، صفحة 47).

يعني **التشغيل** " تمكين الشخص من الحصول على عملة والاشتغال به وهو يعني تحقيق المنزلة الاجتماعية كموظف أو عامل مدرج اسمه في كشف الماهيات أو الأجور" (بن رمضان، 2001-2002، صفحة 39).

يعرف **التشغيل** على أنه: " لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصاته ومؤهلاته، والتي يجب على المؤسسة الاعتراف بها، كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية " (بوكلتوم و داود، 2019، صفحة 14).

**التشغيل** بمعناه الواسع فهو يرمز إلى العديد من المعاني نذكر منها: (مغزاوي، 2018، صفحة 10)

- إدارة سوق العمل وأطرافها الفاعلة.
- تحسين أداء سوق العمل من خلال توفير ظروف العمل المناسبة، بما فيها الأجور.
- إيجاد العمل اللائق (التأثير على الطلب ).
- إيجاد العمالة الملائمة ( التأثير على العرض ).
- تخطيط القوى العاملة من خلال معالجة الفوارق بين العرض والطلب بالكم والنوع والزمان والمكان.

- تحسين الرضا العملي وتعظيم العوائد من خلال تحسين الإنتاجية.
- أشكال العمل التي ظهرت في العقود الأخيرة نذكر منها: العمل عن بعد (العمل في البيت)، العمل لوقت جزئي، العمل المتعدد ( تعدد الأعمال والوظائف )....

لقد حدد مارك لفيار مفهوما دقيقا للتشغيل، والذي يعني حسب تحليله عدة مفاهيم أ همها: (ناجي و ساحلي، 2016، صفحة 134).

- استعمال جزء من العمل الاجتماعي يقوم به الفرد وهذا مناسب لمنصب العمل.
- استخدام قوة العمل التي تتعارض مع البطالة والاستخدام غير الكامل والجزئي لقوة العمل، وبالتالي فإن التشغيل يتعلق بتنظيم استخدامات قوة العمل على أحسن وجه ممكن.

**يمكن تعريف التشغيل** بأنه:

وضعية أولية بالنسبة للوضعيات الأخرى فالمتقاعد والطالب اللذان لا يعملان هما على سبيل المثال مشتغلان كذلك يعتبر كل شخص في إجازة مرضية، وكل شخص متوقف عن العمل منذ أقل من شهر، وكل شخص يتابع تربصا لتحديث المعلومات أو لتحسين المستوى في إطار عمله، أيا كان مكان التربص، ومهما كانت مدته وكذلك كل شخص يعمل نصف الدوام شخصا مشتغلا. (بن صويلح، 2010-2011، صفحة 14)

وعرف على أنه: " يختلف مفهوم التشغيل أو البحث عن الشغل في الدول النامية عن مفهومه في الدول المتقدمة، حيث أنه في الدول النامية يوجد عدد كبير يشتغل جزئيا، في عمليات ذات إنتاجية متدنية وفي أعمال غير نظامية " (زيادة، 2018/2017، صفحة 39).

يعرف التشغيل ( سوق العمل ) على أنه " تلك الأماكن التي تعرض وتطلب فيها قوة العمل لقاء أجر، فإذا كان سوق العمل محصورا في مكان أو منطقة جغرافية معينة سابقا، فقد أصبح يتميز اليوم بطابع المكان الاقتصادي من جهة والعالمي من جهة أخرى" (نورين، 2011-2012، صفحة 18).

ويعرف أيضا على أنه:

التشغيل ( سوق العمل) هو المكان الذي تتفاعل فيه قوى العرض من الوظائف والطلب عليها في مكان وزمان محددين بما يوفر علاقة متوازنة بين الفرد وصاحب العمل وهذه القوى هي المثيرات

الاجتماعية والسيكولوجية والسياسية الاقتصادية وهي تحدد جداول الأجور ومعدلات الإنتاجية وحجم القوى العاملة والبطالة والتوظف ويعمل سوق العمل على تخصيص العمالة وتسعير الخدمات الإنسانية. (حمود، 2015/2014، صفحة 54)

وهناك تعريف آخر للتشغيل ( سوق العمل ):

وهو المنطقة الجغرافية ( إقليم، مدينة، دولة ...الخ ) التي تتوفر فيها موارد بشرية ( قوة العمل)، قادرة وجاهزة للعمل وراغبة فيه في كافة الأوقات، ويكون بإمكان المنظمات توفير حاجتها منها. وسوق العمل كأي سوق آخر يكون من متغيرين اثنين هما العرض والطلب. (كاهي، 2010-2011، صفحة 45)

**المطلب الثاني: أسس وشروط التشغيل**

للتشغيل أسس وشروط متعددة والتي كانت كالتالي:

**أولا: الأسس العامة للتشغيل**

تخضع عملية التشغيل إلى مجموع من المبادئ القانونية العامة التي جاءت نتيجة ظهور النظم الديموقراطية على خريطة العالم المتحضر، وقد سنت قوتين جعلت منها مبادئ عامة في عملية التوظيف. ونذكر من هذه المبادئ التي صارت عالمية وشاملة لمختلف النظم: (زايدي، 2019/2018، الصفحات 65-66)

**1-1- مبدأ المساواة:** وهو مبدأ يجد تطبيقه في عدم التمييز بين النساء والرجال على أساس الجنس، وفي عدم المقارنة بين الناس على أساس الدين، المعتقد والرأي ....

**1-2- مبدأ الجدارة:** الذي يفترض في المرشح للعمل قدرات وإمكانيات علمية مهنية وبدنية معينة، ويجد تطبيقه هو الآخر في المسابقات الخاصة بالتوظيف، وفي ضمان العمل الدائم للمواطن الذي يرغب فيه.

وعلى كل، ففي الدول الرأسمالية التي عرفت مبدأ الحرية في العمل الذي مؤداه حرية الفرد في ممارسة العمل وحريته في اختيار العمل الذي يناسبه، وهو تعبير صريح عن الليبرالية، إلا أن هذه الدول صارت تتدخل أكثر لخلق نوع من التوازن بين العرض والطلب.

أما النظم الاشتراكية فقد أخضعت العمل لمبادئ صارمة وجعلت منه حقا و واجبا، وفرضت نفسها في سوق العمل لضمان إمكانية العمل لكل المواطنين.

وهكذا فقد وضع المشرع في المادة السادسة 06 مبدأ الحق في العمل حين نص " الحق في العمل مضمون طبقا للمادة 59 من الدستور " أما المادة 24 من هذا القانون فقد ذهبت إلى أبعد من ذلك حين جعلت المجتمع يقوم على العمل وحين نبذت التطفل واعتبرت العمل شرط للتنمية ومصدر للرزق بالنسبة للعامل.

إن المشرع لم يكتفي بتقرير هذا المبدأ انطلاقا من قاعدة " كل حسب مقدرته ولكل حسب عمله " بل عمل على إحاطته بمجموعة من الإجراءات الكفيلة بتحقيقه ميدانيا وعمليا كتخطيط عملية التوظيف والتكوين طبقا للمادة 61 من القانون العام للعامل التي نصت على أنه " يتعين على كل مؤسسة مستخدمة، مراعاة أحكام المادة الأولى الفقرة الرابعة أعلاه، أن تضع بانتظام تقييما للاستخدام وتقديرات سنوية ومتعددة السنوات للتوظيف تلبية لمتطلبات التخطيط وتسهيلا للانتفاع الأمثل بالقوى العاملة.

**ثانيا: الشروط القانونية للتشغيل**

تختلف شروط التشغيل من قطاع لآخر، وإذا كانت هذه القطاعات تعرف تباينا فيما بينها في مجال تحديد بعض الشروط حيث أن ذلك يرتبط بطبيعة النظام الوظيفي السائد من جهة، وبالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يوجد عليها النظام السياسي من جهة أخرى، فإن هذه الشروط التي غالبا ما تمثل أداة مثلى في عملية التوظيف.

وتشتمل هذه الشروط على شقين ورد بعضهما في النصوص الأساسية باعتبارها مبادئ عامة، وجاء بعضها في نصوص خاصة لكونها استثناء نظرا لخوصصة المؤسسة أو الأشخاص الذين تنطبق عليهم (كوسة، 2006/2005، الصفحات 62-65)

**1-1- الشروط السياسية و العلمية:**

أ- **شرط الجنسية:** وذلك تعبيرا عن حق المواطنة واكتساب الحقوق السياسة للمواطن، وقد ورد ذلك ضمنيا في القانون العام للعامل في المادة 214 حين تناولت استثناءات على العامل الأجنبي، كما تركت الحرية للمؤسسات في تناول هذا الشرط.

ب- **شرط الخدمة الوطنية:** حيث لا يجوز لأي مواطن تولي منصب عمل في أي قطاع إلا بتثبيت وضعيته اتجاه الخدمة الوطنية، وذلك ما تناوله الأمر 104/74 في مادته الثامنة.

**1-2- شروط اللياقة:**

أ- **شرط اللياقة العلمية:** ويقصد بها الاستظهار بالإمكانيات العلمية والتعليمية التي يملكها المرشح قبل توظيفه لشغل منصب عمل أي إثبات جدارته ومقدرته العلمية لتولي منصب عمل.

ب- **شرط اللياقة البدنية:** ويقصد بها أن يكون العامل المرشح للوظيفة على شيء من القدرة البدنية والعقلية والسلامة من الأمراض والعاهات التي قد لا تتلاءم مع نوع منصب العمل المطلوب شغله وذلك ما نصت عليه المادة 54 من القانون الأساسي للعامل.

ت- **شرط اللياقة الخلقية:** وهي ضرورة تمتع المواطن بخلق حسن، وهذا يقتضي عدم صدور أي حكم في جناية أو جريمة مخلة بالشرف، ولم يسبق فصله تأديبيا من أي عمل كان وذلك ما جسدته المادة 42 من القانون الأساسي للعامل.

**1-3- الشروط القانونية الأخرى للتشغيل:**

- **شرط السن:** وهذا ما تناولته المادة 15 من القانون 11/90 التعلق بعلاقات العمل، والتي تنص على أنه: " لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقل العمر الأدنى للتوظيف عن 16 سنة إلا في الحالات التي تدخل في إطار عقود التمهين التي تعد وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما ".

**وتتشابه القوانين العالمية والعربية في هذا المجال إلى حد بعيد حيث:**

- **يحظر الجمع بين أكثر من وظيفتين:** حظر القانون المصري رقم 125 لسنة 1961 تعيين أي شخص في أكثر من وظيفة واحدة، سواء في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو الشركات أو الهيئات أو المنشئات الأخرى، ويجب على الموظف الذي يسري عليه هذا الحظر أن يختار الوظيفة التي يحتفظ بها خلال مدة شهر واحد من تاريخ العمل بالقانون بحيث إذا مضت المهلة دون اختيار احتفظ له بالوظيفة التي عين فيها قبل غيرها.

**عدم جواز تعيين أقارب مديري الشركات:** قضت المادة الأولى من القانون المصري رقم 113 لسنة 1958 بأنه " لا يجوز أن يعين في شركات المساهمة التي تساهم الحكومة أو الأشخاص الاعتبارية العامة في رأسمالها أي موظف تكون له بأحد أعضاء إدارة مجلس الشركة أو المدير العام بها أو أحد من كبار موظفيها الذين يدخل في اختصاصهم اختيار الأفراد أو تعيينهم صلة

قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة ". وبهذا أيضا قضى القانون الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 59/85 الخاص بالإدارات والمؤسسات العمومية.

وإذا كانت الشهادة الدراسية أحد الشروط الواجب توافرها فيمن يشغل الوظيفة، فإن التعيين يكون طبقا للمؤهل الأعلى وعند التساوي في المؤهل تكون الأولوية للأعلى في مرتبة الحصول على الشهادة الدراسية، فالأقدم تخرجا، فالأكبر سنا.

وإذا كانت الخبرة هي المطلوبة فيكون التعيين طبقا لمدة الخبرة.

**المطلب الثالث: أنواع وخصائص التشغيل**

للتشغيل أنواع عديدة وخصائص كثيرة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

**أولا: أنواع التشغيل**

إن للتشغيل أنواع أهمها: (مسعودي، 2019/2018، الصفحات 13-14)

- **التشغيل المباشر:** والذي يعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية مباشرة، دون الالتجاء إلى مكتب التوظيف للترشيح لهذه الوظائف.
- **التشغيل المؤقت:** وهو أحد أشكال الاستخدام المؤقت، يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة، كأن يشتغل خلال فصل الصيف أو يشتغل ليحل محل العمال المتغيبين في الإجازات السنوية بموجب عقد يربط بينه وبين الهيئة المستخدمة، وقد تزايد الاتجاه نحو هذا النوع من العمل تزامنا مع جملة من التغيرات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في شروط أسواق العمل الدولية، ويهدف التشغيل المؤقت إلى مواجهة ثلاثة أصناف من الوضعيات هي:
  - تعويض عامل غائب.
  - نمو استثنائي أو مفاجئ للعمل.
  - تشغيل فئات قليلا ما يتم تشغيلها من بين طالبي العمل.

**ويوجد أنواع أخرى للتشغيل نذكر منها:** (حاجي، 2011، صفحة 73)

- **التشغيل الكامل:** هي الحالة التي يوجد فيها عمل لكل العمال المتاحين، والذين يرغبون في العمل، وهذا يعني أنه يوجد من الوظائف بقدر ما يوجد من العمال، لأنه توجد وظائف شاغرة بقدر ما هناك من عمال ليسوا في وظائفهم.

هذا المفهوم هو مفهوم نظري لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع، حيث أن العمالة الكاملة ليست كاملة تمام.

كي تكون العمالة الكاملة هدفا عمليا يمكن إدارته يجب أن نعرف اللاعمالية بطريقة تتسع للأشخاص غير القادرين وغير الراغبين في العمل.

- **التشغيل الدائم والمتقطع:** وهو علاقة عقد العمل غير المحدود بين العامل وصاحب العمل، أما التشغيل الدائم فهو تلك العلاقة المحدودة زمنيا والناجمة عن عقد عمل بين العامل وصاحب العمل، ويظهر بصفة عامة في القطاع الزراعي لأنه مرتبط بمواسم الزراعة، وبصفة أقل حدة في القطاع الخدمي والصناعي، وهذا تبعا لحالة المؤسسات الإنتاجية.

**ومن بين أنواعه أيضا:** (مزاجة، 2021/2020، صفحة 57)

- **سوق العمل المحكم: Tight Labour Maeket** ويقصد به سوق العمل الذي تكون فيه الفرص المتاحة والوظائف الشاغرة أعلى من عدد الراغبين بغل هذه الوظائف بمعنى ( عندما تفوق فرص العمل المتاحة عدد الباحثين عن العمل ).
- **سوق العمل الراكد: Slack Labour Market** هو عبارة عن سوق العمل الذي يزيد فيه عدد الباحثين عن عمل عدد الوظائف والفرص المتاحة ( عدد الباحثين عن العمل يفوق الفرص المتاحة ).

**ثانيا: خصائص التشغيل ( سوق العمل )**

يمتاز سوق العمل بعدة خصائص أهمها : (بلقايد، 2018-2019، صفحة 9)

- خدمات العمل تؤجر ولا تباع.
- خدمات العمل لا يمكن فصلها عن العامل.

- ظروف العمل لا تقل عن السعر أو الأجر، في تفسير قرارات العرض والطلب والحركة.
- الطلب على العمل مشتق ، أي هو طلب من أجل انتاج سلع أو خدمات يتم تداولها وبيعها.
- كثرة التشريعات والمؤسسات التي تحدد وتنظم آلية عمل السوق، إضافة للحكومة، حيث توجد مؤسسات للتوسط بين المشترين والبائعين لخدمات العمل.

ويوجد خصائص أخرى أيضا نذكر ما يلي: (جباري، 2015/2014، صفحة 25)

أ- **غياب المنافسة الكاملة:** وهو عدم وجود أجر واحد لنفس الأعمال المتشابهة، بسبب نقص المعلومات لدى العمال عن فرص التوظف ذات الأجور المرتفعة من جهة، ولعدم رغبتهم في التنقل الجغرافي أو المهني من جهة ثانية.

ب- **سهولة التمييز بين خدمات العمل:** حتة وإن تشابهت لأسباب عنصرية كالجنس، اللون و الدين، أو أسباب أخرى والثقافة.

ت- **تأثر عرض العمل بسلوك العمال وتفضيلاتهم:** سواء تعلق الأمر بكمية وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة، نظام التأمينات والمعاشات ... إلخ وهو ما يختلف عن طبيعة العرض في سوق السلع والخدمات، الذي يخضع فقط لظروف البيئة الاقتصادية للإنتاج.

ث- **تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التقني:** وهو ما ينعكس على معدلات البطالة من حيث:

- إلغاء بعض الوظائف في صورة الأداء البشري، أين حلت الآلة محل الإنسان.
- ظهور خيرات لم تكن موجودة، ومستوى تعليمي أعلى بما يكفل سلامة التعامل مع الآلة.

ج- **سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري العرض والطلب حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي، ولكن يتميز عن باقي الأسواق بالاختلافات التالية فيما يخص جانبي العرض والطلب:** (شوق، 2009/2008، الصفحات 9-10)

- **بالنسبة لجانب الطلب:** بينما يعكس الطلب على المنتج النهائي المنفعة المباشرة التي يحصل عليها المستهلك من السلعة المنتجة مهما كان نوعها، في حين نجد أن طلب المنتج على خدمات العمل لا يعكس منفعة مباشرة تعود عليه من تأجير خدمات عامل معين ( ما عدا بعض الخدمات المباشرة كالطب والتعليم، ...الخ ) ولكن طلبه هذا يعتمد على الطلب السوقي

على السلعة التي يساهم العامل في إنتاجها لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق.

- **بالنسبة لجانب العرض:** فإننا نواجه عدة حقائق لا يمكن إهمالها، تتمثل في أن العامل يبيع خدمات عمله متحفظا برأس ماله في نفسه، وتظهر هذه الحقيقة بوضوح في حالة تقديم خدمات مباشرة كالطبيب والمعلم فهو يقدم خدمة ولكن لا تنتقل خبراته إلى مشتري هذه الخدمة، هذا إلى جانب استحالة الفصل بين خدمات العمل وهي السلعة محل التبادل في سوق العمل، والعامل الذي يقدمها، فبائع خدمة العمل عليه أن يقوم بتسليم الخدمة المباعة بنفسه، أي عليه أن يكون موجودا بنفسه طوال الفترة التي يقوم فيها ببيع خدمته.

**المبحث الثاني: نظريات وبرامج التشغيل في الجزائر**

إن معالجة مشكل التشغيل يطرح ضرورة التطرق للأطر النظرية التي تحدثت عن معالجة ظاهرة البطالة من منظور اقتصادي واجتماعي، واختلفت هذه الأطر النظرية من حيث نظر للعمل وطرق تحقيق التشغيل الكامل وإحداث التوازن في سوق العمل، وتباينت هذه النظريات من كلاسيكية ومن حيث حداثتها ترجع لاقتصاديات العرض والطلب كما أن سياسات حيث كون التشغيل لأي دولة لا تخرج عن اطار الاتجاه الرأسمالي أو الاشتراكي، وفي هذا الاطار تجدر الإشارة إلى التباين والاختلاف الذي يعود بالأساس إلى التباين في الأطر النظرية وتعدد المرجعيات الفكرية، مما يؤدي إلى النظر لهذا الموضوع من زوايا مختلفة.

برزت مسألة التشغيل في الجزائر غداة الاستقلال مباشرة ,فكان التكفل ثم توسع أفاقه من طرف الدولة, وذلك استنادا الى إلى التطور النظري في المواثيق الجزائرية للتشغيل من خلال استراتيجية التنمية الوطنية المعتمدة منذ 1967 ,والتى حددت كهدف أساسي لها بناء قاعدة صناعية وتمكين كل المواطنين من حقهم في العمل ,ما يعكس درجة الاهتمام المعطاة للقوى العاملة في بناء اقتصاد الجزائر عشية الاستقلال.

وقد جاءت برامج التشغيل في الجزائر مواكبة لخصوصية كل مرحلة زمنية، هناك معالم تفرض وتحدد هذه الخصوصية يتعلق الامر خاصة بسياسة التنمية المنتهجة، وعلى هذا الأساس فالتشغيل والتنمية متغيرين متلازمين وأنه يتعذر فهم مسألة التشغيل والسياسة المسطرة له في غياب الحديث عن سياسة التنمية.

لقد حظي موضوع التشغيل بمكانة معتبرة على مستوى الخطاب الرسمي, خصوصا بعد التأكيد على أنه مصدر أساسي وضروري لتنمية الثروة البشرية وهو نوع من الاستثمار في الإنسان.

**المطلب الأول: نظريات التشغيل**

نظرا للتطور الهيكلي لسوق العمل فإن أي تحليل لسير هذا السوق يبقى دائما في تغير، حيث أن المدارس التقليدية (الكلاسيكية، الكينزية ) قامت بتحليل هذا السوق على أساس أنه تنافسي تتقاطع منحنى العرض والطلب، بطريقة تحدد مستوى الأجر التوازني ومستوى التشغيل، إلا أن هذا التحليل لم يستطع تفسير زيادة نقص التشغيل إلى معدلات غير مسبوقة منذ أوائل السبعينات لذلك ظهرت العديد من النظريات الحديثة التي سعت لتفسير الاختلال في سوق العمل اعتمادا على صياغة بعض الفرضيات.

بدأ الفكر الاقتصادي التقليدي بطبيعة الحال بالمدرسة الكلاسيكية. التي سادت الفكر الاقتصادي الكلي قبل الثلاثينات، واعتنق غالبية المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك خلال هذه الفترة فكرتين أساسيتين هما كالتالي:

**أ**- الاعتقاد أن هناك قوة خفية تتحكم في تسيير أمور الطبيعة والكون و المجتمع، هذه القوى تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في ظل نظام السوق.

**ب**- الادعاء بأن تغيرات كمية النقود المعروضة تؤثر فقط على الأسعار وليس على النشاطات الاقتصادية الأخرى.

مع ذلك بدأ الاقتصاديون يشككون في صحة النظرية الكلاسيكية، إذ انتشرت البطالة على نطاق واسع في دول العالم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية دون أن يكون للقوى الخفية المزعومة أي مفعول في معالجتها. فجاءت النظرية الكينزية لتحدث ثورة ضد الكلاسيك بفضل الاقتصاد الانجليزي "جون ماينارد كينز"، حيث أكد على أن للحكومة دور في النشاط الاقتصادي.

## 1- النظرة الكلاسيكية لسوق العمل:

ينطلق التحليل الكلاسيكي لسوق العمل من النقاط الأربع التالية: (شلالي، 2015-2016، الصفحات 16-17)

- ✓ حجم الإنتاج يتحدد عن طريق دالة الإنتاج التي توضح العلاقة بين مستوى التشغيل ومستوى للإنتاج.
- ✓ لا يوجد فائض في العرض الكلي أو عجز في الطلب الكلي للسلع والخدمات، حيث كل وحدة طلب تشكل تلقائيا وحدة للعرض.
- ✓ تعتبر النقود وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة.
- ✓ حرية حركة آلية السوق تؤدي إلى الاستقرار وحدوث توازن التشغيل الكامل بصفة تلقائية ومستمرة وتدخل الدولة غير ضروري.

**هناك ثلاث فرضيات ضمنية يراها الكلاسيك في سوق العمل نوجزها فيما يلي:**

- فرضية تجانس وحدة العمل: يرى الكلاسيك أن تحقيق التناسق في عنصر العمل أمرا ضروريا لأن كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محددة وضرورية لإنجاز عمل معين فيه، ومستوى المهارة والكفاءة يسمح بالتفرقة بين الأجراء. (بمعنى: مميزات الطلب في نفس مميزات العرض أي أن المنافسة تتوقف على السعر).
- حرية حركة عنصر العمل والمفاوضة الحرة لعقود العمل. (بمعنى: أنه لا يوجد ما يعيق دخول عارضين جدد أو طالبين جدد للعمل، سواء كانت إعاقة قانونية أو تقنية أو مالية...).
- وجود الشفافية في سوق العمل مع وجود إعلام حر في هذا الميدان حتى يسمح للمنتج والعامل إمكانية الالتقاء على مستوى السوق لتحديد شروط العمل. فيكون كل من طالب العمل وعارض العمل على علم تام بالأجر الحقيقي. حيث عند بيع أو شراء العمل عند أجر نقدي فإن رب العمل يعلن ما يعادل قيمة هذا الأجر النقدي مقوما بالسلع والخدمات.

" تستند النظرية الكلاسيكية من حيث موضوع العمالة والاستخدام على التفاعل التلقائي بين القوى المحددة للعرض من العمال والقوى المحددة للطلب عليهم، وما تلعبه الأجور الحقيقية من دور في هذا التفاعل حيث يتحدد المستوى التوازني للإنتاج ومن ثم العمالة " (جرفي، 2020/2019، صفحة 10).

**2- النظرة النيوكلاسيكية لسوق العمل:**

يعد النيوكلاسيك امتدادا للفكر الكلاسيكي، حيث يعتبرون العمل على أنه سلعة تتبادل في السوق كما تتبادل السلع الأخرى.

ينطلق تحليل النيوكلاسيك لسوق العمل من خمس فرضيات أساسية نلخصها فيما يلي: (شوق، 2009/2008، الصفحات 39-40)

- ✓ **التجزء:** حيث لا يستطيع أحد العارضين للعمل أو الطالبين له أن يؤثر على السوق، بمعنى أن الكل يساهم في تحديد مستوى التوازن.
- ✓ **التجانس:** معناه أن مميزات العرض هي نفس مميزات الطلب، أي أن المنافسة تتوقف على السعر.
- ✓ **حرية الدخول إلى السوق:** لا يوجد ما يعيق إعاقة قانونية، مالية، نقدية، دخول عارضين جدد أو طالبين جدد.
- ✓ **الشفافية** : أي أن هناك علم كافي بمجريات السوق، بحيث لا يحتاج كل من العارض و الطالب للعمل وقتا معينا أو تكلفة معينة حتى يتحصل على المعلومة، أي أن الأجر النقدي الذي يدفعه طالب العمل هو نفس الأجر الذي يرغب عارض العمل الحصول عليه.
- ✓ **الحركة:** أي لا يقتصر التشغيل على نوع معين من العمل ونوع معين من النشاط ولا على منطقة معينة دون أخرى.

**3- النظرية الكينزية:**

ظهرت هذه النظرية بعد الفشل الكبير الذي شهدتها النظرية النيوكلاسيكية في محاولتها لتحليل ظاهرة نقص التشغيل (البطالة )، فقد بات من الواضح أن الفكرة التي جاءت بها المدرسة النيوكلاسيكية وقبلها الكلاسيكية والتي تنص على ضعف إمكانية حدوث البطالة الإجبارية، لم تعد قابلة للتنفيذ، والدليل على ذلك الكم الهائل من الأفراد العاطلين الذين يرغبون في العمل والقادرين عليه ولا يستطيعون الحصول عليه ويعتمد كينز في تحليله لظاهرة نقص التشغيل (للبطالة )على حقيقتين أساسيتين هما:

- ✓ لا يمكن أن يكون سوق الشغل مماثلا لسوق باقي السلع الأخرى.
- ✓ يتم تحديد نقص التشغيل (البطالة ) بالعلاقة التالية: طلب / إنتاج / تشغيل / مستوى بطالة.

وانطلاقا من هذا فالتشغيل الكامل عند كينز أمر يصعب تحقيقه إلا في حالة واحدة، أين يكون فيها الطلب الكلي كافيا لاستيعاب الناتج المحتمل الذي ينتج من طرف العمالة الكاملة ويرجع كينز حدوث البطالة إلى وجود فجوة انكماشية تحدث في الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لاستيعاب الناتج المحتمل. (بن عاشور، 2009/2008، صفحة 9)

" وخاصة طلب استثماري كافي لجعل المنظمين يشغلون كل العمال في هذه الفكرة يكمن معنى الثورة الكينزية في الفكر الاقتصادي" (الخزعلي، 2020، صفحة على الساعة 11:34).

**4- نظرية رأس المال البشري**

من المفاهيم التي كثر الحديث عنها في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، مفهوم رأس المال البشري الذي يعتبر من المفاهيم التي لاقت رواجا كبيرا واهتماما من طرف المفكرين الاقتصاديين في مختلف دول العالم وقد ربط تحقق النمو والتنمية الاقتصادية والبشرية بمدى اهتمام الدولة بهذا المفهوم، إن مفهوم رأس المال البشري يعود إلى نهاية الستينات وبداية السبعينات والمفكر الاقتصادي مينسر جاكوب هو أول من استخدم عبارة "الرأسمال البشري" في مقال نشره سنة 1958، لكن الظهور الحقيقي للنظرية الجديدة هو كان من خلال مقال" الاستثمار في الرأسمال البشري" الذي نشره الاقتصادي تيودور شولتز سنة 1961.

ويقصد برأس المال البشري أنه المخزون غير المادي المتراكم لدى الفرد والمستعمل بطريقة أو بأخرى، أنه استثمار ومجهود ناتج عن اختيار الشخص ويمكن تقييم الاستثمار في الرأسمال البشري بالفرق بين الإنفاق على التعليم والتكوين و الأجرة المتحصل في حالة دخوله في الحياة العملية، أو المداخيل التي يحققها في المستقبل إذ عمق أكثر في استثماره لتوسيع مذكرة معلوماته العامة والمتخصصة، أي أن الاستثمار في الرأسمال البشري يهدف إلى الحصول على مداخيل أكبر من التكاليف التي يتطلبها، ويقوم بها إما الفرد ذاته(التكوين الأساسي، الخبرات، والتكوين خارج المهنة التي يؤديها الفرد). أو تقوم بها المؤسسة (من خلال التكوين المستمر).

ورغم تركيز دراسات شولتز في مجال الاستثمار في رأس المال البشري على التعليم، إلا أن الكثير من المفاهيم المطبقة في مجال التعليم يمكن تطبيقها على المجالات الأخرى من الاستثمار البشري أما "بيكر" فقد اهتم بدراسة بعض المتغيرات المحددة والمحفزة للاستثمار في رأس المال

البشري ومن أمثلة هذه المتغيرات العمر المتوقع للفرد، الاختلاف في الأجور، درجة الخطر، السيولة، المعرفة، ويقدم تحليل الاستثمار البشري تفسيرا موحدا لعدد كبير من الظواهر التطبيقية مثل شكل العلاقة بين العمر والإيرادات ،وتوزيع الإيرادات، فتؤدي معظم الاستثمارات في رأس المال البشري إلى زيادة الإيرادات ولكن في عمر متقدم نسبيا، لأن العائد المحقق من الاستثمار يعد جزءا من الإيرادات، وتنخفض هذه الاستثمارات في المدى القصير، لأن التكلفة تضخم من الإيرادات في ذلك الوقت. (بن قويدر، 2014/2013، الصفحات 58-59)

## 5- نظرية البحث عن عمل:

جاءت نظرية البحث عن العمل مع الاقتصادي ج. ستقلر في السبعينات لتفسر وجود بطالة احتكاكية في سوق العمل، وذلك بإدخال عنصر جديد في التحليل ألا وهو نقص المعلومات حول سوق العمل. وتعتبر هذه النظرية كامتداد للنظرية النيوكلاسيكية لسوق العمل .وتنطلق هذه النظرية من الوقائع التالية: (بقاط، 2017/2016، الصفحات 19-20)

- اختلاف كبير في توزيع الأجور مقترن بتنوع كبير في المناصب المعروضة.

- تحصيل المعلومات خلال البحث عن العمل من طرف الأفراد أو بحث المؤسسة عن العامل الكفء هي عملية مكلفة ماديا لأنها تحتاج إلأى وقت طويل، إلى تفرغ كامل من الأفراد لجمع المعلومات اللازمة.

- تزامن وجود عدد هائل من العاطلين جنبا إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة، دون أن يعني هذا وجود أي نوع من اختلال في آليات سوق العمل.

ومن منظور هذه النظرية، ترجع معدلات البطالة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية من أجل البحث والتقصي عن أفضل فرص العمل المناسبة لقدراتهم وهيكل الأجر المقترن بها، وبذلك هي بطالة اختيارية وتعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة.

- الباحثون عن العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.

- هناك حد أدنى للأجر لن يقبل الباحث الحصول على أقل منه.

### 6- نظرية الأجور الكفأة:

تعتمد النظرية على العلاقة التي يمكن أن تحدث نتيجة لتغير الأجور النقدية مقارنة مع انتاجية العامل، ويرون بأن الزيادة في الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل سيساهم في تحقيق انتاجية اضافية، ويرى leibenstein أن انتاجية العامل ترتبط بالأجر الحقيقي الذي يحصل عليه، أي أن زيادة الأجور سيشجع العمال على العمل أكثر وبالتالي عرض المزيد من قوة العمل، ومن بين العوامل التي تساهم في زيادة الأجور نجد:

- ✓ الرغبة في جلب العمال ذي المهارات (الكفاءات) العالية وتشجيع العمال على البقاء.
- ✓ زيادة إنتاجية العمل، وهذا باعتبار أن الأجر المرتفع يحفز العمال إلى عدم تضييع الوقت وعدم التغيب وبذل جهود كبيرة لزيادة الانتاج.

تعد نظرية الأجور الكفأة من النظريات التي ساهمت وبشكل كبير في تفسير الاختلالات التي يتعرض لها سوق العمل خاصة في الدول المتقدمة نتيجة للحركية الدائمة للعمال بين مختلف القطاعات، فالمحافظة على عدد قليل من العمال وبأجور مرتفعة سيشجع هؤلاء العمال للعمل أكثر (بالرغم من فائض العرض الذي يؤثر على الأجور).

مفهوم ثبات الأجور والأسعار في ظل التغيرات التي يعرفها سوق العمل لم تعد تشكل عائقا أمام هذه النظرية خاصة وأن نظرية الأجور الكفأة كانت قد أعطت بعدا آخر بين العامل ورب العمل بعيدا عن الاطار الكلاسيكي المألوف والخاضع لتجاذب قوى السوق، أين أصبح لنوعية العمل وإنتاجيته أهمية كبيرة في استقرار اليد العاملة داخل المؤسسة على اعتبار أن إنتاجية العامل متوقفة على الأجر الذي يتلقاه وهو الأجر الكفء. (دحماني و زايد، 2019، صفحة 35)

### 7- نظرية تجزئة سوق العمل:

ظهرت نظرية تجزئة سوق العمل على إثر العديد من الدراسات الميدانية في الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الستينات التي أوضحت أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لظاهرة من التقسيم أو التجزئة على أساس الجنسية، النوع، السن، المستوى التعليمي وتتعارض هذه النظرية مع النظرية التقليدية لسوق العمل والتي تفترض للحصول على العمل من حيث الخصائص الشخصية والمساواة للحصول على العمل مما يعني وجود فوارق بين النظريتين لكن وجود قصور في النموذج التقليدي

على عدم قدرته في تفسير الاوضاع السائدة في المجتمعات الصناعية الحديثة وخاصة البطالة التي مست فئات كبيرة من الإناث والشباب والعمالة المهاجرة ومن ثم تعددت نظرية تجزئة سوق العمل كمحاولة للتغلب على هذا الوجه من أوجه قصور النموذج التقليدي، وتقوم هذه النظرية على فكرة رئيسية.

تتبنى وجود سوقين سوق رئيسي وسوق ثانوي. (حيمور و محمود، 2018، صفحة 123)

## 8- نظرية اختلال سوق العمل :

نشأت النظرية الاقتصادية الكلية المعروفة تحت عدة مسميات، أهمها: (دحماني م.، 2013/2012، الصفحات 119-120)

- نظرية اللاتوازن.
- نظرية التوازن بالأسعار المثبتة.
- نظرية التوازنات غير الفالراسية .

تفترض هذه النظرية، على عكس النموذج الكلاسيكي و النيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل، جمود الأجور والأسعار في الأمد القصير. ويرجع هذا الجمود من وجهة أنصار هذه النظرية إلى عجز كل من الأجور والأسعار عن الاستجابة الكافية للتغير الذي يحدث في هيكل العرض والطلب السوقي. وتكون النتيجة الحتمية هو وجود فائض في المعروض من قوة العمل يزيد عن حجم الطلب الذي يؤدي إلى وقوع البطالة الإجبارية. ولا تربط هذه النظرية وقوع البطالة نتيجة لاختلال سوق العمل بمفرده، بل أنها محصلة متزامنة لاختلال العرض والطلب في سوق السلع والخدمات و سوق العمل. فهي ترى أن ظهور البطالة فير سوق العمل يمكن أن يكون سببا و نتيجة لقصور الطلب في سوق السلع. فعندما ينخفض إجمالي الطلب الفعال تتكدس المنتجات ويزداد المخزون من السلع وهو ما يدفع بالمنتجين ورجال الأعمال إلى تقليص نشاطهم و وقف التوظف بل التخلص من بعض العمالة. وهذا بدوره يقود إلى حالة من البطالة في سوق العمل ينشأ عن عجز في إجمالي الطلب الفعال على السلع والخدمات. وغالبا ما توصف هذه البطالة بالبطالة الكينزية. لكن الاختلال في سوق العمل وطبقا لهذه النظرية يمكن أن يحدث بفعل ارتفاع

الأجور التي تقلل من ربحية المنشآت، واللجوء إلى تكنولوجيا إنتاج كثيفة رأس المال. والبطالة الناشئة عن هذا الاختلال يمكن أن توصف بأنها بطالة كلاسيكية.

**المطلب الثاني: آليات التشغيل في الجزائر**

بالنسبة للآليات وبرامج التشغيل التي اعتمدتها الدولة في إطار تنفيذ برنامج التشغيل فقد كانت متعددة سواء كان عن طريق التشغيل المباشر أو غير المباشر لطالبي مناصب الشغل ومن بين البرامج والآليات:

**1- برنامج تشغيل الشباب:**

ويتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت، وينظم من طرف الجماعات المحلية والمديريات الوزارية، المكلفة وقطاعات الفلاحة، ويخص هذا البرنامج طالبي العمل دون أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية، وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة العملية، وتقوم الدولة بتمويل برنامج تشغيل الشباب عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب، وتحدد الإعانات المقدمة وفقا لعدد المستفيدين ومستوى التأجير الذي يربط حسب مستوى الأجر الوطني الأدنى، أما على المستوى النوعي كشف تطبيق برنامج تشغيل الشباب عن وجود نقائص مرتبطة بـــمايلي:

- إشكالية الإدماج التي تنحصر في مناصب العمل المؤقتة غير المحفزة وغير المؤهلة والتي توجز في إطار الأجر الوطني الأدنى.
- تنظيم الإجراءات الهامشية تماما على المستوى المحلي ،بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق مختلف نشاطات المتدخلين ومتابعتهم (حفوظة و غرداين، 2017، صفحة 113).

**2- جهاز المساعدة على الإدماج المهني:**

وقوفا على سلبيات مختلف البرامج المعتمدة في مجال التشغيل خاصة تلك المتعلقة ببرنامج عقود ما قبل التشغيل تم استحداث جهاز المساعدة على الإدماج المهني (مدلس، 2018/2017، صفحة 145)

يتم تسيير هذا الجهاز من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بالتعاون مع مديريات التشغيل في كل ولاية، ويهدف أساسا هذا الجهاز إلى تحقيق الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني

ومساعدتهم على اكتساب خبرة مهنية في مجال تكوينهم ،مقابل أجر شهري يختلف حسب المستوى التعليمي لكل مستفيد كما أن اعتماد المقاربة المبنية على التمهين يسمح في نفس الوقت بتكوين المستفيد تكوينا جيدا، وبتدعيم وتسهيل اندماجه بدرجة كبيرة في المؤسسة التي أمضى فيها عقد التمهين ومن أجل تحقيق أهدافه يعتمد الجهاز ثلاثة عقود هي:

أ- **عقد إدماج أصحاب الشهادات:** موجهة إلى فئة خريجي مؤسسات التعليم العالي وكذا فئة التقنيين السامي المتخرجين من المراكز للتكوين المهني.

ب-**عقد الإدماج المهني:** موجه إلى الشباب خريجي مراكز التكوين المهني والتمهين، أو الذين لديهم مستوى تعليمي ثانوي.

ح- **عقد تكوين إدماج:** موجه للشباب بدون تأهيل، ويستفيدون من منحة شهرية.

إن الأجر الذي يتلقاه المستفيد بموجب كل عقد من العقود السابقة يتعلق بالوظيف العمومي والمؤسسات ذات الطابع الخدماتي، أما في حالة المؤسسات الاقتصادية العمومية أو الخاصة تتغير طبيعة العقد .

**3- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:**

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في سنة 1996، و هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع بناء مؤسسة. يستفيد الشباب صاحب المشروع خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها، من: (زايدي، 2017، الصفحات 194-195)

- مساعدة مجانية (استقبال-اعلام، تكوين).
- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال).
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة -تخفيض نسبة الفوائد البنكية).

ووضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل و تضطلع بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، بالمهام الرئيسية الآتية:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب. لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير الأول المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفها.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يتحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم ،عند الحاجة ،لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.
- يشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكلة البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري.
- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

**شروط الاستفادة من الجهاز:**

الجهاز موجه للشباب ممن تتوفر فيهم الشروط الأربعة التالية:

- ✓ أن يكون الشباب بطالا.
- ✓ أن يتراوح سنه بين 19 و35 سنة .عندما يخلق الاستثمار ثلاثة (3) مناصب شغل دائمة على الأُقل (بما في ذلك الشركاء). يمكن رفع مسير المؤسسة المنشأة إلى أربعين (40) سنة كحد أُقصى.
- ✓ أن يكون حائزا على شهادة أو مهارة مثبتة.
- ✓ أن يقدم البطال مساهمة شخصية لتمويل مشروعه.

وباستثناء النشاطات التجارية البحتة ، فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى :10 مليون دينار جزائري .

أما صيغة التمويل فإنها موزعة على:

- قرض بدون فوائد من الوكالة.
- قرض بفوائد منخفضة من البنك.
- مساهمة شخصية من صاحب المبادرة تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع وتلعب الوكالة دورا توجيهيا وإعلاميا كبيرا بفضل شبكتها المتكونة من 53 فرع عبر كامل ولايات الوطن.

**4- وكالة التنمية الاجتماعية(ads):**

أنشئت هذه الوكالة سنة 1997 بمرسوم تنفيذي رقم 223/96 الصادر بتاريخ 29 جوان 1996 ،مهمتها محاربة الفقر، البطالة والتهميش الاجتماعي، كما أوكلت لها مهمة تسيير ومتابعة العقود ما قبل التشغيل(cpe)، العمل المؤقت(esil)، والأعمال ذات المنفعة العامة، كما تعمل على إدماج طالبي العمل وفقا لما يتوفر من مناصب عمل، وحسب وزارة العمل تم إدماج حوالي 35344 خريج جامعة في إطار هذه الوكالة إلى غاية سنة 2000. (بونقاب و وآخرون، 2018، صفحة 52)

**5- الشبكة الاجتماعية:**

لقد تم الشروع في برنامج الشبكة الاجتماعية منذ سنة 1992 ،وذلك من خلال تخصيص إعانات وتعويضات مالية تهدف في مجملها إلى حماية و تدعيم الفئات الأكثر فقرا والأكثر تضررا نتيجة للقيود التي فرضتها طبيعة التوجه الانكماشي للاقتصاد الوطني، ويتكون برنامج الشبكة الاجتماعية المعتمد بالجزائر، من مجموعة من الاجراءات الهادفة إلى توفير مداخيل لفائدة الفئة التي تأثرت ببرنامج التعديل الهيكلي، من حيث اشتغالها وتعطلها. ذلك أن انخفاض حجم ومستويات التشغيل كان نتيجة لتراكمات في اختلال سوق العمالة من جهة ،ونتيجة لموجة التسريحات التي عرفتها اليد العاملة الوطنية نتيجة لبرنامج الخوصصة من جهة أخرى، وكل هذا أنتج مفارقة كبيرة من حيث الأجور والمداخيل المتاحة، وهو ما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية واتساع الفقر (عجاس، بدون ذكر السنة ، صفحة 244).

**6- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرangem:**

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم ،وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل.

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا أنه لم يعرف –في صيغته السابقة – النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة انجازها.

وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر "، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل. (www.angem.dz، صفحة على الساعة 11:32)

**7- الوكالة الوطنية للتشغيل anem:**

أنشأ الديوان الوطني لليد العاملة في نوفمبر 1962 بمقتضى المرسوم رقم 62-99 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962 المتعلق بإنشاء الديوان الوطني لليد العاملة وذلك في إطار سياسة ترقية التشغيل و توفير وتطوير سوق العمل الوطنية واليد العاملة و التأكد من أن لكل طالب عمل أو مستخدم خدمة توظيف فعالة.

يعد الديوان الوطني لليد العاملة مؤسسة عمومية ذات طابع شخصي اداري منذ سنة 1971 ب أ/ر رقم 42-71 المؤرخ في 17 يونيو سنة 1971 والمتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة ليتغير اسمه سنة 1990 ويصبح الوكالة الوطنية للتشغيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 259-90 مؤرخ في 8 سبتمبر سنة 1990 .وفي 2006 تم تغيير طابعها القانوني من مؤسسة عمومية ذات طابع اداري إلى مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص.

وفي نهاية 2006، استفادت الوكالة الوطنية للتشغيل من مخطط إعادة التأهيل المخصص لتطوير شبكتها (مختلف وكالات التشغيل التابعة لها سواء كانت ولائية أو محلية ) بالإضافة الى

تقوية المهارات الإدارية لإطاراتها لا سيما تطوير وسائل التسيير وتقديم الخدمات. (www.anem.dz، صفحة على الساعة 12:10)

**الوكالة الوطنية للتشغيل كمرفق عمومي للتشغيل:**

تعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 77/06 المؤرخ في 17 محرم 1427 الموافق ل18 فبراير 2006 وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والضمان الاجتماعي.

تلعب الوكالة دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى بطاقتيها، كما تساعد على تنظيم معرفة وضع سوق العمل الوطني وتطوره تعتبر الأداة الفعلية للدولة في أداء مهامها كوسيط في سوق الشغل.

كما تقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل و محاربة البطالة.

**8- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارandi:**

انشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات، فضلا عن الاستثمارات التي تنجز في اطار منح الامتيازات أو الرخص،وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وفي شكل شباك وحيد غير ممركز وموزع عبر 48 ولاية على المستوى الوطني، وتخول الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، التي قد تكون في شكل انشاء مؤسسات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات، وتتكفل هذه الوكالة بالمستثمرين وتمكنهم من تنفيذ مشاريعهم وضمان متابعة وترقية الاستثمارات وذلك من خلال القيام بالمهام التالية:

- الاستقبال وتمكين المستثمرين من تنفيذ استثماراتهم.

- تسهيل إجراءات تكوين المشاريع الاستثمارية من خلال الشبابيك الموحدة اللامركزية.

- تسيير آليات تشجيع الاستثمار وذلك من خلال منح امتيازات ضريبية وشبه ضريبية وجمركية.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

- تسيير الحافظة المالية والعقارية.

وتتشكل هذه الوكالة من شباك وحيد يضم ممثلي: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ممثلين عن البيئة والعمران، إدارة الجمارك ،مصالح السجل التجاري للغرفة الوطنية للسجل التجاري cnrc، الوكالة الوطنية للعقار الصناعي، مصلحة ايرادات الضرائب، مصلحة ايرادات الخزينة، الكشف الرسمي. (مبرك و شيخاوي، 2018/2017، صفحة 25)

**9- برنامج عقود ما قبل التشغيل cpe:**

من بين البرامج والآليات التي أحدثتها الدولة الجزائرية في العشرية الأخيرة للتخفيف من البطالة هو برنامج عقود ما قبل التشغيل، الذي يعتبر من بين البرامج المسيرة من طرف مندوبية تشغيل الشباب، وقد تم إنشاء هذا البرنامج بموجب المرسوم التنفيذي رقم 402/98 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998 والمتضمن إدماج المهنيين الشباب ذوي شهادات التعليم العالي، وكذا الحاصلين على شهادة تقني أو تقني سامي من المعاهد الوطنية للتكوين، والذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 سنة و35 سنة، عندما يتم التسجيل لدى الوكالة المحلية للتشغيل، ويمنح امتيازات سواء لحامل الشهادة أو المستخدم. (الهاني، 2018/2017، صفحة 177)

**10- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية pnda:**

شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في شهر سبتمبر 2000، من خلال محاولات النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية، وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا، من خلال تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا لتحسين وضعيتهم المعيشية، خاصة في المناطق الداخلية في الجبال والهضاب العليا والجنوب، هذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر، حيث تضم ما يقارب نصف فقراء الجزائر، وهذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي. ويهدف المخطط أساسا إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في

الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية. كما يهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للسكان وحماية الموارد الطبيعية ،وتشجيع ودعم المزارعين، وهذا من خلال مجموعة من البرامج شملت كل القطر الوطني ومست كل الأنشطة المتعلقة بالفلاحة والتنمية الريفية. (بوزيان و شبايكي، 2018، صفحة 122)

**المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل**

وفقا للنظرية الكينزية هناك علاقة مباشرة بين الاستثمار والتشغيل، إلا أن بعض الدراسات شككت في تلك العلاقة النظرية ونادت بعدم معنويتها في بعض الحالات. وبوجه عام تسير العلاقة بين FDI والتشغيل وفقا لثلاثة احتمالات: (فهمي، 2018، صفحة 170)

**الأول:** يمكن أن تؤدي تدفقات FDI إلى زيادة التشغيل بشكل مباشر من خلال تواجد أنشطة أعمال جديدة أو بشكل غير مباشر من خلال اتاحة فرص التشغيل في مرحلة توزيع الإنتاج Employment creation.

**الثاني:** الحفاظ على مستوى التشغيل القائم بالاستحواذ على وإعادة هيكلة المنشآت الموجودة بالفعل، أو من خلال انتقال للعمالة Employment Shift حيث يترتب على تدفقات الاستثمارات الأجنبية مشروعات مشتركة بيم المنشآت المحلية والأجنبية مما يدفع العاملين للانتقال إلى المنشآت الجديدة.

**الثالث:** خفض مستوى التشغيل من خلال خروج المنشآت المحلية القائمة في البلد المضيف من السوق نتيجة المنافسة التي تواجهها من قبل المنشآت العالمية القائمة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة Employment Loss وهذه الحالة هي السائدة في الغالب بالنسبة للدول النامية مثل مصر مما يعني أن الأثر النهائي على التشغيل لا يزال محل جدل بين الاقتصاديين.

كما تختلف قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استحداث وظائف باختلاف القطاعات المتدفقة إليها، فقطاع الخدمات والقطاعات التي تستهدف مباشرة تلبية احتياجات المستهلك تتمتع بقدرة أكبر من قطاع الصناعات الاستخراجية على خلق الوظائف وقد اختلفت الدراسات التطبيقية السابقة حول وجود أثر لتدفقات FDI على التشغيل، فبعضها توصل إلى وجود علاقة معنوية وإن اختلف اتجاه التأثير موجب أم سالب، والبعض الآخر توصل إلى عدم معنوية تلك العلاقة.

ومن الدراسات التي توصلت إلى معنوية العلاقة:

- دراسة Inekwe (2013) التي قامت بدراسة أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية على التشغيل والنمو بالاقتصاد النيجيري خلال الفترة (1990-2009) وباستخدام منهجية التكامل المشترك Co-integration ونموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model(ERCM) وتوصلت إلى ارتباط FDI بعلاقة موجبة بالتشغيل بقطاع الصناعات التحويلية، وارتباطه بعلاقة سالبة بالتشغيل بقطاع الخدمات.
- دراسة الشوربجي (2009) على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1982-2005) وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL، قد اختبرت الدراسة أثر FDIإلى جانب المتغير المفسر الرئيسي المستهدف في الدراسة وهو النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن FDI يحفز نمو العمالة في الأجل الطويل.
- دراسة Jayaraman and Singh (2007) لاختبار آثار FDI قصيرة وطويلة الأجل على التشغيل في دولة فيجي خلال الفترة (1973-2003)، وباستخدام منهجية اختبار الحدود، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة أحادية الاتجاه تسير من FDI إلى التشغيل في الأجل الطويل.

كما توصلت دراسات أخرى إلى عدم معنوية العلاقة ومنها:

- دراسة نوير (2010) والتي قامت باختبار فرضية وجود علاقة إيجابية بين FDI والتشغيل خلال الفترة 1982/1981-2005/2004 وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ols. وتوصلت إلى عدم معنوية تلك العلاقة.
- دراسة Massoud (2008) تختبر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في مصر بناء على بيانات قطاعية للفترة (1975-2005) وباستخدام منهجية المتغيرات الوسيطة Instrumental variables والتقدير باستخدام المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS. واستنتجت الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا مباشرة وأخرى غير مباشرة – تتم خلال التفاعل مع المتغيرات الأخرى – على الطلب على العمل، إلا أن تلك الآثار غير معنوية في حالة مصر فيما عدا الآثار التي تحدث من خلال التفاعل مع فجوة التكنولوجيا فهي معنوية وسالبة.

**خلاصة الفصل الثاني**

في هذا الفصل توصلنا إلى أن موضوع التشغيل وتطوره من خلال التعرف على مفهومه ونظرياته التي برزت لنا جهود الدولة الجزائرية للعناية بالقوى العاملة بداية من المواثيق مؤكدة على ضرورة القضاء على البطالة وتمكين العمال من حقهم في العمل، ورغم هذه الاهتزازات التي تعرضت لها الجزائر إلا أنها لم تتخلى عن مسؤوليتها من خلال اعتمادها على آليات التي ساهمت بنسبة متوسطة في إنشاء مناصب شعل لمعالجة مشكلة البطالة.

لكن لا تضمن مستقبل القوى العاملة في ظل مناصب دائمة، وهذا ما أدخل في نفوس العاملين في دوامة عدم الاستقرار الوظيفي أو عدم الشعور بأمن وظيفي.

# الفصل الثالث :

## فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التشغيل في الجزائر

**تمهيد:**

تعددت الدراسات لتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل وتبعا لذلك فقد توصل الباحثون إلى وجود علاقة بينهما أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من مستويات التشغيل.

ويتباين حجم التدفقات في الجزائر من خلال اختلاف العوامل الخاصة وهذا ما يدفعنا في هذا الفصل للبحث عن مدى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

**وذلك من خلال التطرق إلى المباحث التالية:**

**المبحث الأول:** واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الحوافز والمعيقات.

**المبحث الثاني:** تحليل التشغيل في الجزائر.

**المبحث الثالث:** فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000- 2018.

**المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الحوافز والمعيقات**

تطلعت الجزائر منذ نيلها الاستقلال لدخول والخوض في مجال الاستثمار لديها، فوضعت لذلك قوانين وطرق منظمة، وأصدرت في سبيل ذلك عدة تشريعات.

كما هو الحال بالنسبة للبلدان النامية التي تسعى دائما إلى جذب المستثمرين الأجانب واستقطاب أكبر عدد لرؤوس الأموال الأجنبية، عن طريق تقديم تحفيزات وضمانات وإعفاءات رغبة في جلبهم، خاصة تلك التي تتعلق بتخفيف القيود و فك التعقيدات التي تحول دون توفير الجو والظروف الملائمة للمستثمرين.

بالرغم من كل الجهود المبذولة والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب.

**المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

درست الدولة الجزائرية مجال الاستثمار غداة الاستقلال، و وضعت لذلك قوانين ومراسيم وتشريعات لتنظيمه. كما منحت للراغبين في الاستثمار مجموعة من المزايا والحوافز لتشجيعهم.

ومن هذه القوانين قانون الاستثمارات الصادر في سنة 1963 قانون رقم 277/63 الصادر بتاريخ 26 /07/ 1963 وقانون الاستثمارات الصادر في 1966 أمر رقم 66 /284 المؤرخ في 15 /06/ 1966 أين تبنت الجزائر موقفا حذرا من الاستثمار الأجنبي، حيث أسندت مبادرة تحقيق المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية في القطاع العمومي، ثم قانون سنة 1982 قانون رقم 82 /11 ثم قانون سنة 1988 قانون رقم 88 /25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 ثم قانون النقد والقرض رقم 90 /10 المؤرخ في 1990/04/14 الذي خول لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، إضافة إلى محاربة التضخم والترخيص للاستثمارات الأجنبية و إلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص، مع حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وضمانات ضد إجراء المصادرة، ووصولا إلى قانون سنة 1993 المرسوم التنفيذي رقم

12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار الخاص والعام ولا بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم، كما أعطيت حرية إنجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها، ثم جاء الأمر الرئاسي رقم 03/01 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر وذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار andi من خلال الشباك الوحيد الذي أنشأته لهذا الغرض، كما أكد هذا القانون على ضمان تحويل رأس المال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة.

و بموجب القانون 12/93 والأمر الرئاسي رقم 03/01 اصبح مجال الاستثمار الأجنبي وكل ما يتعلق به واضح المعالم حيث اشتمل على ما يلي: (منصوري، الصفحات 129-132)

أ- ميدان التطبيق، المجال، المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 12/93 تستبعد المجالات المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي، فهي تطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة و الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بانتاج السلع والخدمات.

**ب**- أن يكون الاستثمار موضوع تصريح خاص بالاستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على أن يخص التصريح على الخصوص ما يلي:

- ✓ التصريح بهوية المستثمر.
- ✓ التصريح بطبيعة النشاط الممارس.
- ✓ التصريح بهيكل الاستثمار و تجهيزاته.
- ✓ التصريح برأس مال المستثمر.
- ✓ التصريح بعدد مناصب الشغل المزمع إحداثها.
- ✓ التصريح بخصائص الأرض المطلوبة.
- ✓ التصريح بالتكنولوجيا المستخدمة.
- ✓ التصريح بمكان إقامة المشروع ...الخ.

وهي الشروط الواردة في المادة 04 من القانون.

**ت**- الضمانات القانونية: و هي مصرح بها في الباب الخامس من القانون /المادة 38 وتتلخص في:

- المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والجزائريين بحيث يتمتعون ببعض الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار، مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقية المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياهم.
- لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار المرسوم التشريعي، إلا اذا طلب المستثمر ذلك صراحة، المادة 39.
- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة، ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به.

ويترتب على التسخير تعويض عادل أو منصف / المادة 40.

- كما تنص المادة 41 من المرسوم على أنه يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، أما بفعل المستثمر واما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالصلح أو التحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص.

✓ **النظام العام:** وقد كانت الامتيازات الممنوحة للمستثمرين تتوزع بموجبه على كامل فترة انجاز المشروع الاستثماري وكذا فترة استغلاله وتخص إعفاءات ضريبية وجمركية وبعض الامتيازات المتعلقة بالضمان الاجتماعي (المواد 17، 18، 19 من القانون 12/93 ).

✓ **النظام الخاص:** وقد كانت الامتيازات الممنوحة بموجبه تخص الاستثمارات في المناطق الواجب ترقيتها أو بعض المناطق الخاصة وأقر المشرع مجموعة من الامتيازات الإضافية للمستثمرين في هذه المناطق كتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي و إمكانية تنازلها عن الأرض التابعة للأملاك العمومية لصالح المستثمر (المادة 23 عن نفس القانون السابق).

✓ **نظام المناطق الحرة:** ويشمل الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة المزمع إنشاؤها، وتكون هذه الاستثمارات موجهة أساسا إلى التصدير، حيث تعد العمليات التجارية بين المنطقة الحرة

والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني في عمليات التجارة الخارجية (المادة 26 من نفس القانون) و تعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي.

- ✓ **إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات و دعمها ومتابعتها:** "تضم جميع الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، مهمتها مساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم.

وهو الأمر الذي يقلل من متاعب الإجراءات الإدارية التي يتطلبها التصريح بالاستثمار المرغوب في انجازه وكذا الاستفادة من الامتيازات المنصوص عليها في التشريع المعمول به" (بعداش، 2008/2007، صفحة 165).

**المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز و الاعفاءات الجبائية والضريبية و الجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له القانون.

**1- الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:** (صياد، 2012-2013، صفحة 67)

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات وحمايته لتمكنه من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة والمنصوص عليها قانونا، وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي.

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض رقم (90 -10) والمرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار.

بالإضافة إلى ذلك فإن توفر الثروات الطبيعية يعتبر بمثابة المؤهل الأساسي للاقتصاد الجزائري الذي بإمكانه القيام بدور جيو استراتيجي في المنطقة ، فقطاع الطاقة يمثل أحد أهم عوامل جذب المستثمرين الأجانب. حيث تحتل الجزائر المرتبة الثالثة في توريد الغاز الطبيعي للاتحاد

الأوروبي، والرابع بالنسبة للطاقة. وبالتالي هناك امكانية لتدعيم الروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي. كما تتمتع الجزائر بموقع جغرافي استراتيجي نظرا لقربها من اوروبا، إفريقيا وباقي البلدان العربية. هذا الموقع المتميز سيسمح لها بتحسين قدراتها الاستثمارية، وبالتالي زيادة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير والاستفادة من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل إنشاء منطقة تبادل حر، كما أن التكامل الاقتصادي الجهوي في إطار اتحاد دول المغرب العربي (UMA) ولاحقا الاندماج إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) الذي يعتبر أساسي للاقتصاد الجزائري والذي من شأنه أن يؤدي إلى خلق مناخ مناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (سعيدي ي.، 2007/2006، صفحة 238،237)

**المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

إن الاقتصاد الجزائري بغض النظر على المكاسب التي حققها في سبيل دفع هذا المجال نحو الرقي والتطور، ورغم الجهود التي تكبدتها مختلف الجهات والمؤسسات المسؤولة عن مجال ترقية الاستثمار الأجنبي، إلا أن هذا لم يمنع المستثمرين خاصة الأجانب من التخوف والعزوف عن خوض تجربة الاستثمار في الجزائر نظرا لوجود العديد من الصعوبات.

وفيما يلي تحليل لأبرز عوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

**1- مشكلة التمويل:**

نلخصها في النقاط الآتية: (سعيدي م.، 2008، صفحة 45،44)

في نهاية 2005، بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر أربعا وعشرين مؤسسة، موزعة كالآتي:

- 06 بنوك عمومية، بما فيها الصندوق الوطني للادخار.
- تعاضدية مالية معتمدة للقيام بالعمليات البنكية.
- 12 بنكا خاصا، واحد ذا رأس مال مختلط.
- مؤسستين (2) ماليتين، منها واحدة عمومية.

- مؤسستين (2) للتأجير.

- بنكا للتنمية في طور إعادة الهيكلة.

وبالنظر إلى حجم النشاط، فإن البنوك العمومية لا تزال هي المهيمنة على السوق، حيث يبرز التقرير الصادر عن بنك الجزائر بأن حصة هذه البنوك، خلال العامين 2004 و2005 قد بلغت 92,1 %و 91,4 % على التوالي، والباقي فهو من نصيب البنوك الخاصة. أما فيما يتعلق بالقروض المقدمة للاقتصاد، فقد تطورت من 1534,4 مليار دينار جزائري عام 2004 إلى 1777,4 مليار دينار جزائري عام 2005 (أي بنسبة نمو تقدر بنحو 15,8%)، حيث تمثل مساهمة البنوك العمومية خلال العامين المشار إليهما نحو 92,9 % و92,6 %على التوالي، أما مساهمة البنوك فقد بلغت، خلال نفس الفترة 7,1 %و7.4 %على التوالي.

على الرغم من هذه التشكيلة من المؤسسات المصرفية والمالية، وما تقدمه من قروض لفائدة الاقتصاد، إلا أن صورة النظام البنكي لدى المستثمرين لا زالت قاتمة، خاصة بعد تصفية بنكين خاصين عام 2003. ثم إن إمكانية الحصول على تمويل مصرفي، سواء كان في صورة قرض استغلال أو قرض استثمار، يعد مسألة غاية في الصعوبة والتعقيد، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فاستنادا إلى الاستقصاء الذي أعده البنك العالمي، تبين أن أقل من 30 %من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استطاعت الحصول على نحو 15 %فقط من احتياجاتها التمويلية في شكل قرض بنكي، في حين أن 75 %هي بمثابة تمويل ذاتي، أما الباقي أي 10 % فمصدره الممولون وبقية الدائنين.

هذا، وتنصب أنشطة البنوك باتجاه كبرى المؤسسات (العمومية والخاصة )، حيث إن 29 % من القروض تمنح للقطاع الخاص، و71 % في القطاع العام.

وفيما يلي، يمكننا الإشارة إلى أهم القيود التي تعيق تأهيل القطاع البنكي:

- نقص الكفاءة المهنية لدى لبنكيين، خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض، وتقييم المخاطر.

- ضعف الهياكل القاعدية ورداءة نظام المعلومات البنكية، مع بطئ أنظمة المدفوعات.

- مركزية القرارات، وبطأها حال منح القروض.

- نظرا لتعقد النظام القضائي، وبطئه في تنفيذ الأحكام، غالبا ما تفرض لبنوك ضمانات ورهون عقارية، قد تفوق أحيانا مبلغ القرض.

-غياب آليات بنكية لتغطية التذبذبات في معدلات الصرف، ومعدلات الفائدة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من مستوى إحجام المستثمرين على توطين مشاريعهم.

- عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض البنكية.
- رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر.
- بطء إجراءات تحويل الأجور و الأرباح إلى الخارج.

**2- مشكل العقار:**

إن العقار يعد من أهم النقاط التي يهتم بها المستثمر الأجنبي عند رغبته في الاستثمار في بلد ما إلا أن في الجزائر يعتبر مشكل العقار من أبرز المعضلات التي قد تواجه المستثمرين الاجانب من خلال: (مفتاح، 2019-2020، صفحة 148)

- عدم توافق طبيعة الأراضي مع المشاريع المراد إنجازها.
- ارتفاع أسعار العقارات.
- طول المدة الزمنية المستغرقة في رد الهيئات المكلفة بمنح العقار على قرار استغلاله إضافة إلى نقل الإجراءات الإدارية والقضائية.

**3- مشكل بيروقراطية الإدارة وسوء تطبيق القوانين:**

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب حيث تم إنشاء الشبابيك الموحدة التي تضم مجموعة من المكاتب التابعة لعدة هيئات تتولى توفير خدماتها على مستوى هذه الشبابيك، إلا أن مشكل البيروقراطية يبقى مطروح لأن الأمر ليس متعلق هنا بالنصوص القانونية، وإنما بالإدارة التي تسهر على تطبيقها حيث يظهر الفرق الواضح بين النصوص والواقع.

فنجد في الجزائر أن الإدارة التي تسهر على توفير الخدمات للمستثمر الأجنبي لازالت دون المستوى المطلوب، ولا تفي بمتطلبات هذا الأخير، هذا إضافة إلى عدم وجود جهاز خاص

بالمستثمرين الأجانب، ويمكن في هذا المجال أن نسجل بعض النقاط السلبية حسب ما يلي: (لعماري، 2011/2010، صفحة 97،95)

- ليس هناك معلومات كافية، شاملة ومتجددة عن الاستثمار وفرصه في الجزائر، يستطيع أن يرجع إليها المستثمرون الأجانب للتعرف على فرص الاستثمار وظروفه قبل المجيء للجزائر.
- عدم توفر شبابيك لامركزية كافية و فعالة على مستوى الوكالة سواء فيما يتعلق باستخراج نماذج الطلبات التي تملأ من طرف المستثمر، وكذلك فيما يتعلق بدراسة الملفات والرد عليها التي تستغرق مدة طويلة.
- عدم توفر شبابيك لامركزية كافية وفعالة على مستوى كل الولايات لتقريب الإدارة من المستثمر حيثما كان 18 شباك على المستوى الوطني.
- عدم وجود تنسيق بين الهوية المشرفة على الاستثمار وباقي الهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار. مما يجعل المستثمر مشتت بين أكثر من هيئة لاتخاذ القرار.
- قد يتطلب جمركة سلعة معينة حوالي 16 يوم، وقد تصل إلى 35 يوم في بعض الحالات، في حين لا تتجاوز الثلاثة أيام في المغرب، وخمسة أيام في الصين، و12 في أقصى الحالات.
- الإجراءات البيروقراطية على مستوى الموانئ حيث قد يتطلب وصول بضاعة من الخليج إلى الجزائر شهرا كاملا، في الوقت الذي لا يتطلب وصولها على أي ميناء اوروبي حوالي الأسبوع، بالإضافة لحجم أسعار الشحن الكبيرة مقارنة مع الدول الأخرى.
- سوء تطبيق القوانين وعدم احترام الإجراءات والآجال المفروضة قانونا، وعدم وجود آليات فعالة لمراقبة الإدارة في تنفيذها للقوانين المتعلقة بالاستثمار.

**4- مشكلة الفساد:**

إن آفة الفساد تنخر بالاستثمار في مختلف بلدان العالم خاصة المتخلفة منها.

كما أنها تؤدي إلى تشويه صورة البلد وإبطاء معدل التنمية، واختلاس المال العام، وعادة ما ينتشر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية وغياب المساءلة، لتمتع كبار المسؤولين ورجال السياسة بحصانة تحميهم من المتابعات.

وتصنف الجزائر ضمن البلدان أكثر البلدان الافريقية فسادا، حيث جاءت في المرتبة التاسعة من بين 21 بلدا إفريقيا، كما يعتبر الفساد ثالث معوق يعترض نمو الشركات حسب المنتدى الاقتصادي العالمي 2007.

وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34,3 % من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7 %من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات.

بالإضافة إلى المعوقات المذكورة السابقة، يعاني محيط الأعمال في الجزائر من معوقات أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي: (بوراوي، 2008/2007، صفحة 149)

- ✓ تفشي ظاهرة القطاع غير الرسمي والمناقشة غير المشروعة، ويبلغ حجم الإقتصاد غير الرسمي 34,1 % من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000/1999 وذلك حسب تقديرات البنك الدولي.
- ✓ عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية.
- ✓ تأخر مسار الخوصصة، حيث لم يعلن عن القائمة الأولى للمؤسسات القابلة للخوصصة إلا في جوان 1998 إضافة لعدم الشفافية والوضوح، والتضارب في بعض الأحيان بسبب تداخل الصلاحيات بين المجلس الوطني للخوصصة، والمجلس الوطني لمساهمات الدولة والشركات القابضة.
- ✓ عدم وضوح الإستراتيجية الصناعية، وعدم القيام بالدراسات والاستشارات المتخصصة في موضوع القدرات التنافسية لقطاعات الاقتصاد الجزائري التي يجب ترقيتها، كما هو جاري به العمل في البلدان المجاورة.
- ✓ ضعف العنصر البشري المؤهل، وانخفاض إنتاجية العامل الجزائري مقارنة بالدول المجاورة.
- ✓ عدم ارتباط خريجي الجامعات والبحوث العلمية المنجزة في مخابر البحث مع احتياجات المؤسسات الوطنية، كما أن الجامعات لا تكون المتخصصين، وتخرج أصحاب الشهادات، بعيدين عن الواقع العملي.
- ✓ مشكلة الوصول إلى المعلومات، وندرة المنشورات حول الفرص الاستثمارية وجمود المواقع الشبكية لأغلب الوزارات ".

**5- مشاكل مرتبطة بالوضعية الاجتماعية :**

إن دراسة المستوى المعيشي للبلد المستهدف يعتبر نقطة هامة لتحديد جاذبية البلد من عدمه، و بمأن المستوى المعيشي للأفراد يتحدد عن طريق معرفة مستوى الدخل، نجد أن الطلب يتأثر إذا زاد الدخل مرتفعا والعكس صحيح، وبمأن الجزائر تعاني من مستوى معيشي متدني فإن هذا يعرقل الاستثمار الأجنبي المباشر لأن غالبية السكان لا يستطيعون شراء هذه السلع خاصة إذا كانت رؤوس الأموال كبيرة. (بن لخضر، 2019/2018، صفحة 88)

**المبحث الثاني: تحليل التشغيل في الجزائر**

إن تحليل منظومة العمل يتطلب توفر المؤشرات والبيانات الكافية لسوق العمل وذلك لإيضاح الرؤية حول سيرورتها، وتقييم أداء هذا السوق سواء كان من جانب نقاط القوة أو الضعف.

**المطلب الأول: مؤشرات التشغيل في الجزائر**

وكانت مؤشرات سوق العمل كالتالي:

**1-مؤشرات التشغيل هي:**

لمؤشرات التشغيل سواء كانت كمية أو نوعية أهمية بالغة لرصد عروض العمل، و قد تخص سوق العمل فقط أو سوق العمل مع غيره.

وتستخدم هذه المؤشرات لتقييم مدى كفاءة منظومة سوق العمل ..، كما تستخدم هذه المؤشرات لمقارنة الظواهر بين المناطق الجغرافية المختلفة وبالتالي مقارنة كفاءة منظومة سوق العمل، فالبطالة المرتفعة تعني أن هناك خللا في تلك المنظومة، قد يكون سببه الخلل في منظومة التعليم.

سنركز في هذا المطلب على المؤشرات المرتبطة بجانب وتنفيذ مختلف المشاريع التنموية، وتشمل المؤشرات التالية: (السكان الناشطين اقتصاديا و المشاركة في قوة العمل،السكان المشتغلين، توزيع مستويات البطالة ) في الجزائر.

ويمكن احتسابها من خلال المعدلات التالية: (جلال، 2017، صفحة 282،279)

**أ- مؤشر المشاركة في قوة العمل (السكان الناشطين اقتصاديا):**

معدل المشاركة في قوة العمل المنقح =أعداد المشتغلين+ أعداد المتعطلين /عدد السكان في سن العمل×100.

**ب- مؤشر السكان المشتغلين:**

نسبة المشتغلين بأجر= عدد المشتغلين بأجر / التعداد الكلي للمشتغلين ×100.

نسبة المشتغلين لحسابهم الخاص = عدد المشتغلين لحسابهم الخاص / التعداد الكلي للمشتغلين×100.

نسبة أصحاب العمل =عدد أصحاب العمل /التعداد الكلي للمشتغلين ×100.

**ج- مؤشر البطالة :**

مستوى البطالة = عدد الأشخاص المتعطلين (البطالين) / إجمالي عدد الأشخاص في قوة العمل ×100.

- ✓ **مفهوم البطالة:**

بحسب الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر، تشمل تسمية (البطالين) كل الأشخاص الذين تجاوزوا سنا محددا والذين كانوا عند إجراء التحقيق الإحصائي:

- دون عمل، سواء كان هذا العمل بأجرة أو بدونها.
- متوفرون ومستعدون للعمل، بمعنى قاموا باتباع تدابير خاصة من أجل البحث عن العمل كالتسجيل على مستوى مكاتب التشغيل العمومية.

ويعرفها تقرير التنمية البشرية لمنظمة الأمم المتحدة على أنها: نسبة القوى العاملة من الفئات العمرية 15 سنة وما فوق التي لا تمارس عملا مدفوع الأجر أو عملا للحساب الخاص ولكنها جاهزة للعمل، وقد قامت بخطوات معينة بحثا عن عمل لقاء أجر أو عمل للحساب الخاص.

كما تعرف كذلك على أنها: ظاهرة اجتماعية تعبر عن العمالة الناقصة، وتتجسد في التفاوت بين العمل وسوق الإنتاج، إذ تقوم على كون شريحة من السكان القادرين على العمل ولا تجد عملا لها.

- ✓ **تعريف السكان الناشطين اقتصاديا:**

عرف السكان الناشطين اقتصاديا من عدة هيئات رسمية ف: يعرفهم القرار المتعلق بإحصائيات السكان الناشطين اقتصاديا والعمالة والبطالة والعمالة الناقصة الذي اعتمد في 1982 بأنهم: جميع الأشخاص من الجنسين الذين يوفرون الإمداد باليد العاملة لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية كما عرفتها نظم للأمم المتحدة للحسابات والموازين القومية خلال فترة زمنية مرجعية محددة.

أما الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر، فيرى أن هذه الفئة تتكون من السكان المشتغلين فعلا، وكذا الذين يبحثون عن شغل(كل شخص في سن العمل 16-64 سنة) اشتغل أو لم يشتغل من قبل ولا يشتغل خلال فترة الاستقصاء ويبحث عن عمل.

تضم فئة الناشطين اقتصاديا كل من الأشخاص البطالين وكذا الأشخاص المشتغلين أو الملتحقين بعمل وتعرفهم منظمة العمل الدولية على أنهم: جميع الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على سن معينة و يكونون خلال فترة مرجعية قصيرة، مدتها أسبوع واحد أو يوم واحد في فئة من الفئات التالية، يعمل بأجر، يعمل لحسابه الخاص.

و كاستنتاج لما سبق، فئة الناشطين اقتصاديا موجودة في كل أسواق العمل وتشتمل على فرعين هم(المشتغلون والبطالين) سواء كانوا إناثا أو ذكورا، الذين باستطاعتهم المشاركة في رفع الطاقة الانتاجية.

المشتغلون هم العاملون، في حين أن البطالين هم السكان الذين تتوفر فيهم المقدرة على العمل والرغبة في ذلك لكنهم لم يتحصلوا بعد على منصب شغل.

**المطلب الثاني: وضع التشغيل في الجزائر**

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم ما يسود التشغيل في الجزائر وهما (تجزؤ سوق العمل و البطالة فيه).

**1. تجزؤ سوق العمل:**

إن تجزؤ سوق العمل يتسم بعدة احداثيات متنوعة تشكل لنا في حوصلتها سوق العمل في الجزائر: (كحل الراس، 2013-2014، صفحة 51)

قطاع ريفي يشمل النشاطات الفلاحية، وقطاع حضري هو الآخر يتكون من قطاع غير رسمي يتكفل بجزء التشغيل لكن في ظروف غير لائقة سواء فيما يتعلق بالأجور أو ظروف العمل والحماية الاجتماعية، وآخر رسمي يضم القطاع العام والخاص الخاضعين لتشريع العمل.

- يستحوذ القطاع الريفي على حصة معتبرة من الشغل لايمكن إهمالها، إذ امتص هذا القطاع في سنة 1977 72,2 % من اليد العاملة المشتغلة، بقرابة 50 %منها مصدرها الفلاحة. حسب الديوان الوطني للإحصائيات قد انخفضت نسبة مساهمة القطاع الريفي في التشغيل إلى حوالي 42,35 %في سنة 2001 و34,67 % في سنة 2010، نتيجة لهجرة السكان من الريف إلى المدن، وضع أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في القطاع الرسمي، وبروز القطاع غير الرسمي،
- تميز الاقتصاد الجزائري إثر المرحلة الانتقالية التي مر بها بتنامي القطاع غير الرسمي، الذي خلق أسواقا غير رسمية، منها سوق العمل غير الرسمي، لأسباب عدة منها جمود سوق العمل الرسمية وعدم قدرة المؤسسات الاقتصادية على استيعاب اليد العاملة العاطلة الطالبة للشغل. وحسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإن الأنشطة غير الرسمية لقيت إقبالا كبيرا من طرف الفئة النشطة غير المشغلة، وهذا في غياب القدرة الاستيعابية للجهاز الإنتاجي على امتصاص اليد العاملة العاطلة حيث أشارت الإحصائيات المتعمدة في التقرير إلى أنه في سنة 2005 أربعة ملايين شخص يشتغل في القطاع غير مؤمن اجتماعيا كليا أو جزئيا. وذلك راجع لطبيعة هذه الأنشطة التي تضم الأعمال الموسمية كالقطاع الزراعي بنسبة 87 % وقطاع البناء والاشغال العمومية بأكثر من 81 %.

كما أن انخفاض معدل البطالة من قرابة 30 %إلى 10 % على مدى العقد الماضي، ازدهر القطاع غير الرسمي، وارتفعت مساهمته في جميع الوظائف التي وفرها الاقتصاد من 20 % سنة 2000 إلى أكثر من 27 % سنة 2007.

**2. البطالة وسوق العمل الجزائري:**

من أبرز خصائص سوق العمل في الجزائر انتشار ظاهرة البطالة فيه، وذلك نتيجة لاختلال التوازن بين مناصب الشغل المعروضة ونمو الفئة النشطة بالإضافة لتراكمات المشاكل المرتبطة بضعف أداء المؤسسات وعدم مواكبة السياسة التعليمية والتكوينية لمتطلبات سوق العمل المتجددة.

ويختلف واقع البطالة في الجزائر خلال المراحل المختلفة باختلاف الظروف الاقتصادية التي شهدتها البلاد، فواقعها في عشريتي الثمانينات والتسعينات تختلف تماما عن واقعها في بداية الألفية الثالثة.

إذ منذ سنة 1985 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الانكماش الاقتصادي وتراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة والتي قلصت من حجم الاستثمارات المنشئة لمناصب الشغل، وبالتالي الاختلال في سوق العمل بين العرض والطلب وهو ما " ترتب عليه ارتفاع في معدل البطالة من 15 % سنة 1984 إلى 16,9 %سنة 1989، كما عرفت ظاهرة التسريح الجماعي للعمال نموا سريعا نتيجة حل المؤسسات إذ تم تسريح 360000 عامل للفترة 1994-1998 واستمر ذلك المعدل في الارتفاع إلى غاية سنة 2000.

نستخلص مما سبق أن سوق العمل في الجزائر بريادة القطاع الفلاحي والقطاع غير الرسمي، الذي تنامى بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي في استيعاب اليد العاملة، إلا أن هذا الأمر لم يساهم بشكل كبير في تقليص ظاهرة البطالة.

**المطلب الثالث: معوقات التشغيل في الجزائر**

إن الجزائر تواجه عوائق كبيرة جدا في إطار برنامجها التشغيلي خاصة في المناطق النائية، في مجال تشغيل الشباب ،حيث يحوز هذا الأخير على النسبة الكبرى من تركيبة المجتمع الجزائري، وهذا ما يزيد من صعوبة مهمة الهيئات المكلفة بهذا الأمر أمام تراجع التمويلات العمومية للاستثمارات التي تجسد مشاريع قادرة على توفير مناصب شغل دائمة للسكان، والحد من ظاهرة تسريح العمال بسبب مختلف الأزمات، وعموما يمكن حصر تحديات ومعوقات سياسات التشغيل فيما يلي: (مسعودي، الصفحات 130-128)

- ✓ من بين التحديات التي تواجهها هذه الدولة في هذا المجال. العمل غير المنظم أو ما يعرف l'économie informels الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة. هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل، أو في الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية.
- ✓ من التحديات التي تعيق نجاح التجارب والبرامج العديدة التي قامت بها الدولة للحد من بطالة الشباب، والتي تشكل في نفس الوقت إحدى معوقات عمل هيئات التشغيل والتحكم في سوق العمل، تكمن في عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي تتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوينا متزيدا من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجدو مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم.
- ✓ من الآثار السلبية الناتجة عن البطالة في أوساط الشباب، ونقصد بها الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية، وتعاطي المخذرات، والعنف ضد المجتمع، والهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل وطرق غير مضمونة العواقب.
- ✓ عدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة هذه الظاهرة، ولا سيما تلك التي كلفت بتنظيم و تأطير سوق العمل، إلى جانب

ضعف انسجام والتناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة، والتشغيل، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة.

- ✓ ضعف مهارات ومواهب طالبي العمل، الذين يفتقرون للخبرة، بحيث يكتفي الطلبة بما يتحصلون عليه من الجامعة.

من كل ما سبق نستخلص بأن سوق العمل في الجزائر يواجه عدة عراقيل و صعوبات، ويرجع ذلك لعدة أسباب التي تحاول الحكومة الجزائرية بأن تتداركها للحد من ظاهرة أزمة ضعف التشغيل وتسريح الطبقة العاملة.

## المبحث الثالث: فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000- 2018

تقتضي دراسة تطور الاستثمار في الجزائر إلى تدفقاته ولأجل هذا الغرض سنتطرق إلى نقطتين تشمل الأولى تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر في حين تخص الثانية تحليل تدفق التشغيل في الجزائر.

### المطلب الأول: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2018

اعتمدت الجزائر قوانين جديدة منظمة لعملية الاستثمار كإشارة لإمكانية قبول رأس المال الأجنبي للاستثمار داخل الاقتصاد الوطني وفي كل القطاعات، وهو ما انعكس إيجابيا على حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر خاصة بعد تحسن الأوضاع الأمنية واستعادة الاقتصاد الوطني لتوازناته الكبرى.

وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم 1: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2018**

**الوحدة :** مليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم التدفقات | 280.01 | 1113.11 | 1065 | 637.9 | 881.9 | 1145.3 | 1888.2 | 1743.3 | 2631.7 | 2753.8 |
| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | |
| حجم التدفقات | 2301.2 | 2580.4 | 1499.5 | 1696.9 | 1506.7 | -584.5 | 1637 | 1232.3 | 1506.3 | |

**المصدر** : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتمية ( الأونكتاد )

يوضح الجدول اعلاه تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر خلال فترة الدراسة 2000-2018، حيث يلاحظ بأن الاستثمار الأجنبي المباشر حقق أرقاما متزايدة في الفترة 2000-2002، حيث بلغ سنة 2002 قيمة 1065 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2000 حيث كان 280,01 دولار أمريكي فقط، يرجع السبب في ذلك إلى الاهتمام البليغ الذي منحته الحكومة الجزائرية من حوافز وضمانات للمستثمرين الأجانب من خلال تعديلها لقانون الاستثمار وصدور قانون 01-03. لتنخفض سنة 2003، وتصل ل637,9 مليون دولار أمريكي، يعود السبب في ذلك لتراجع الاستثمارات في القطاعات الحيوية. لتعاود الارتفاع سنة 2008 لتسجل 2631,7 مليون دولار أمريكي، وتواصل الارتفاع إلى غاية سنة 2011 فقد بلغت 2580,4 مليون دولار أمريكي كأعلى قيمة لها، بسبب تحسن الاوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية. ليعاود الاستثمار الاجنبي المباشر الانخفاض مجددا سنة 2012 حيث تدنى إلى قيمة 1499,5 مليون دولار أمريكي بسبب قانون 51/49 الذي لا يخدم مصلحة المستثمر الاجنبي. سنة 2015، سجلت الجزائر قيمة سالبة قدرت ب 584 مليون دولار أمريكي وهو ما يفسر العزوف التام للمستثمر الأجنبي على خوض تجربة الاستثمار بالجزائر بسبب الفساد الإداري والبيروقراطية وجملة التعقيدات التي تحول دون ذلك.

ليرتفع سنة 2016 بقيمة محتشمة قدرت ب 1637 مليون دولار أمريكي بسبب إعادة النظر في قانون المحروقات.

## المطلب الثاني : تحليل تدفقات التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000- 2018

يسمح التشغيل بإمكانية الحصول على الوظائف ومن ثم الدخول لكافة أفراد المجتمع من أجل الاستفادة من الموارد البشرية في مجال فرص الدخل والثروة ونظرا لأهميته على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي فقد عمدت الجزائر إلى إرساء مجموعة من الوظائف.

وهذا ما ستوضحه الجداول الآتية:

**الجدول رقم 2 : تطور عدد السكان ومعدل النمو الديموغرافي خلال الفترة 2000-2018**

**الوحدة** : ألف نسمة / %

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد السكان | 30416 | 30879 | 31357 | 31848 | 32364 | 33080 | 33481 | 34096 | 34591 | 35268 |
| معدل النمو | 1.51 | 1.52 | 2.57 | 1.57 | 1.62 | 2.21 | 1.21 | 1.84 | 1.45 | 1.96 |
| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | |
| عدد السكان | 35978 | 36717 | 37495 | 38297 | 39114 | 39963 | 40606 | 41200 | 42200 | |
| معدل النمو | 2.01 | 2.05 | 2.12 | 2.14 | 2.13 | 2.17 | 1.61 | 1.46 | 2.43 | |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء **www.ONS.dz**

**الشكل رقم 1: تطور عدد السكان خلال الفترة 2000 – 2018**

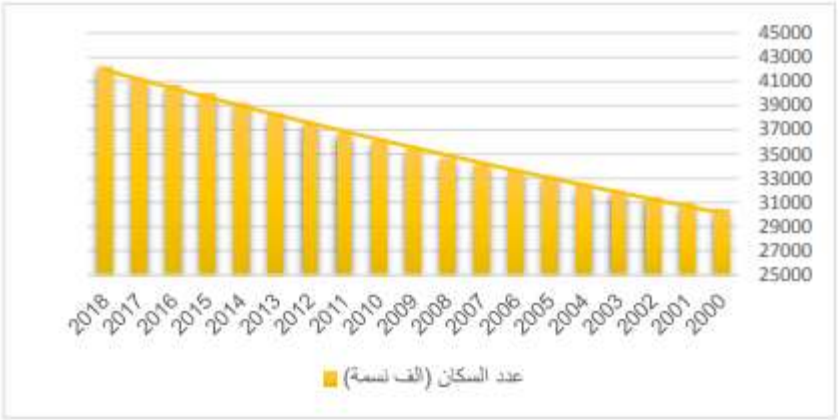


**المصدر**: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 2

**الشكل رقم 2: تطور معدل النمو الديموغرافي خلال الفترة 2000 – 2018**

**المصدر**: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 2

يوضح الجدول أعلاه تطور حجم السكان و معدل النمو الديمغرافي في الجزائر خلال فترة الدراسة 2000– 2018، حيث يلاحظ تطور جيد لمعدل النمو بلغت 38,74 % من 2000 –2018، بسبب تحسن الظروف الصحية والتكفل الجيد بقطاع الصحة بالجزائر مما قلص نسبة الوفيات و أدى إلى ارتفاع نسبة المواليد، فقد وصل تعداد السكان في الجزائر سنة 2018 إلى 42,2 مليون نسمة بعد ان كانت تبلغ 30,416 مليون نسمة سنة 2000. في حين شهد معدل النمو الديمغرافي تذبذب، حيث بلغ 2,43 % سنة 2018 بعد ان كانت 1.51 % سنة 2000.

**الجدول رقم 3: تطور حجم القوة العاملة ومعدل النشاط خلال الفترة 2000-2018**

**الوحدة:** ألف نسمة

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد السكان | 30416 | 30879 | 31357 | 31848 | 32364 | 33080 | 33481 | 34096 | 34591 | 35268 |
| القوة العاملة | 8850 | 8568 | 8680 | 8762 | 9469 | 9492 | 10109 | 9968 | 10315 | 10544 |
| معدل النشاط % | 29.10 | 27.75 | 27.68 | 27.51 | 29.26 | 28.69 | 30.19 | 29.24 | 29.82 | 29.90 |
| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | |
| عدد السكان | 35978 | 36717 | 37495 | 38297 | 39114 | 39963 | 40606 | 41200 | 42200 | |
| القوة العاملة | 10812 | 10661 | 11423 | 11964 | 11453 | 11932 | 12117 | 12298 | 12463 | |
| معدل النشاط % | 30.05 | 29.04 | 30.47 | 31.24 | 29.28 | 29.86 | 29.84 | 29.85 | 29.49 | |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء **www.ONS.dz**

احصائيات سنة 2002 مأخوذة من تقارير المنظمة العالمية للعمل **www.OIT.org**

معدل التشغيل = ( القوة العاملة/عدد السكان ) x 100

**الشكل رقم 3: تطور حجم القوة العاملة خلال الفترة 2000-2018**

**المصدر**: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3

**الشكل رقم 4: تطور معدل النشاط خلال الفترة 2000- 2018**

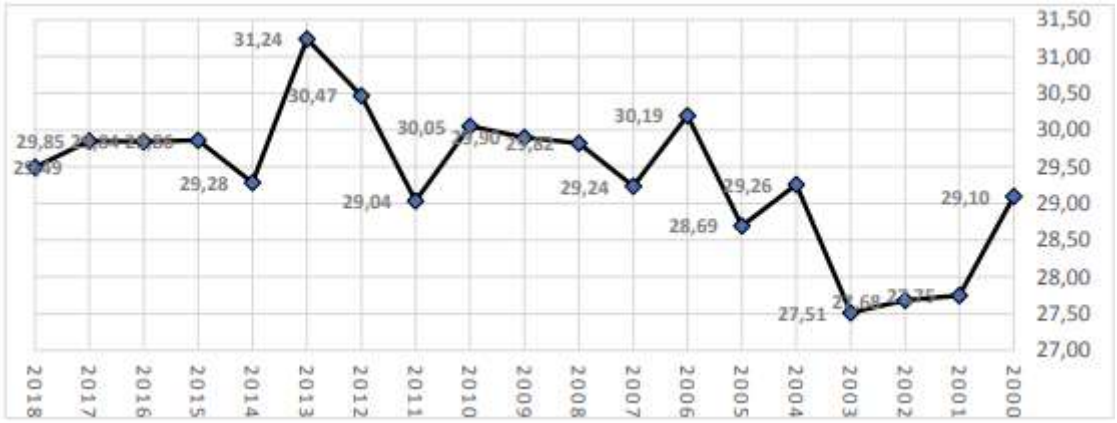


**المصدر**: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3

يوضح الجدول أعلاه تطور حجم القوة العاملة ومعدل النشاط خلال فترة الدراسة 2000-2018، حيث يلاحظ أن عدد القوة العاملة من السكان بالجزائر كانت تقدر ب 8,850 مليون نسمة لترتفع سنة 2011 إلى 10,66 مليون نسمة وتواصل ارتفاعها وتصل سنة 2018 إلى اكثر من 12 مليون نسمة، يعود السبب في ذلك إلى التكفل والرعاية الصحية الجيدة للمواليد الجدد ونحسين المستوى المعيشي لهم مما أدى إلى ارتفاع التعداد الاجمالي للسكان فبلغ 42,2 مليون نسمة بعد أن كان 30,41 مليون نسمة.

في حين بلغ معدل النشاط خلال فترة الدراسة أعلى قيمة له وصلت إلى 30,05 % أي 3/1 من تركيبة السكان يمكنهم العمل، يرجع سبب ذلك أن أغلب سكان الجزائر هم من فئة الشباب.

**الجدول 4: تطور حجم العمالة المشتغلة ومعدل التشغيل خلال الفترة 2000-2018**

**الوحدة:** ألف عامل

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القوى العاملة | 8850 | 8568 | 8680 | 8762 | 9469 | 9492 | 10109 | 9968 | 10315 | 10544 |
| العمالة المشتغلة | 5726 | 6229 | 6653 | 6684 | 7798 | 8044 | 8869 | 8594 | 9146 | 9472 |
| معدل التشغيل% | 64.70 | 72.70 | 76.65 | 76.27 | 82.35 | 84.75 | 87.73 | 86.22 | 88.67 | 8983 |
| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | |
| القوى العاملة | 10812 | 10661 | 11423 | 11964 | 11453 | 11932 | 12117 | 12298 | 12463 | |
| العمالة المشتغلة | 9735 | 9599 | 10170 | 10788 | 10239 | 10594 | 10845 | 10858 | 11011 | |
| معدل التشغيل% | 90.04 | 90.04 | 89.03 | 90.17 | 89.40 | 88.79 | 89.50 | 88.29 | 89.57 | |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء **www.ONS.dz**

احصائيات سنة 2002 مأخوذة من تقارير المنظمة العالمية للعمل **www.OIT.org**

معدل التشغيل = ( العمالة المشتغلة /القوة العاملة ) x 100

**الشكل رقم 5: تطور حجم العمالة المشتغلة خلال الفترة 2000- 2018**

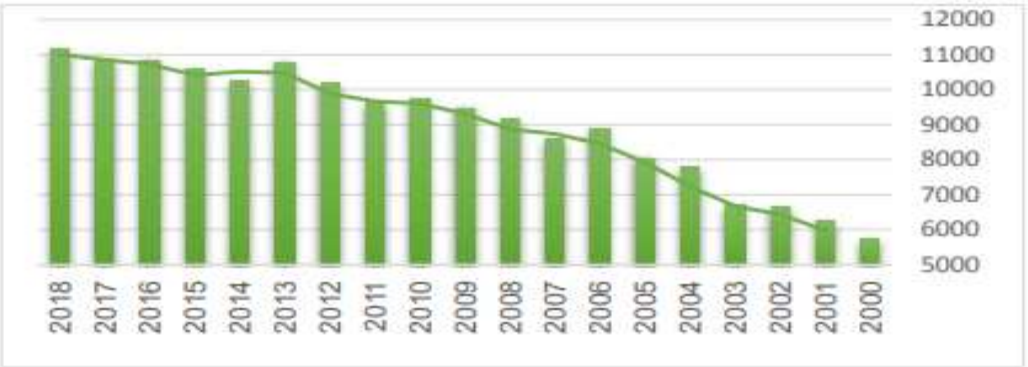


**المصدر**: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 4

**الشكل رقم 6: تطور معدل التشغيل خلال الفترة 2000- 2018**

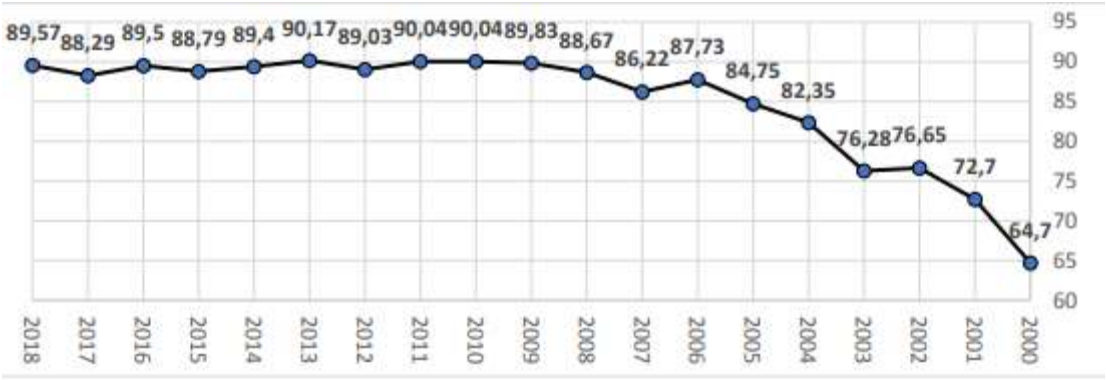


**المصدر**: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 4

يوضح الجدول أعلاه تطور حجم العمالة المشتغلة ومعدل التشغيل خلال فترة الدراسة 2000-2018 ، حيث يلاحظ ارتفاع عدد العمالة المشتغلة طيلة سنوات الدراسة ، فبلغت أكثر من 11 مليون عامل بعد أن كانت 5,7 مليون عامل سنة 2000 بزيادة بأكثر من 4 مليون عامل تحصلو على مناصب عمل تفرقت بين المناصب الدائمة والمؤقتة، يعود السبب في ذلك للبرامج التي سطرتها الحكومة في إطار سياستها التنموية، هذا ما أدى إلى ارتفاع مستمر لمعدل التشغيل حيث وصلت ل 89,57 % بعد ان كانت 64,70 % ويعود الفضل في ذلك لسياسة الدعم التي انتهجتها الحكومة والمرافقة الدائمة لأصحاب الشغل وتوفير التسهيلات لهم.

**الجدول 5: تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2018**

**الوحدة:** ألف عامل

| السنوات | العمالة المشتغلة | الفلاحة | | الصناعة | | البناء والأشغال العمومية | | التجارة والخدمات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % |
| **2000** | 5726 | 873 | 15.25 | 826 | 14.43 | 617 | 10.78 | 3409 | 59.54 |
| **2001** | 6229 | 1312 | 21.06 | 861 | 13.82 | 650 | 10.44 | 3405 | 54.66 |
| **2002** | 6653 | 1328 | 19.96 | 803 | 12.07 | 743 | 11.17 | 3779 | 56.80 |
| **2003** | 6684 | 1412 | 21.13 | 804 | 12.03 | 799 | 11.95 | 3668 | 54.88 |
| **2004** | 7798 | 1617 | 20.74 | 1061 | 13.61 | 967 | 12.40 | 4153 | 53.26 |
| **2005** | 8044 | 1380 | 17.16 | 1059 | 13.17 | 1212 | 15.07 | 4393 | 54.61 |
| **2006** | 8869 | 1609 | 18.14 | 1264 | 14.25 | 1257 | 14.17 | 4738 | 53.42 |
| **2007** | 8594 | 1170 | 13.61 | 1028 | 11.96 | 1523 | 17.72 | 4872 | 56.69 |
| **2008** | 9146 | 1252 | 13.69 | 1141 | 12.48 | 1575 | 17.22 | 5178 | 56.61 |
| **2009** | 9472 | 1242 | 13.11 | 1194 | 12.61 | 1718 | 18.14 | 5318 | 56.14 |
| **2010** | 9735 | 1136 | 11.67 | 1337 | 13.73 | 1886 | 19.37 | 5377 | 55.23 |
| **2011** | 9599 | 1034 | 10.77 | 1367 | 14.24 | 1595 | 16.62 | 5603 | 58.37 |
| **2012** | 10170 | 912 | 8.97 | 1335 | 13.13 | 1663 | 16.35 | 6260 | 61.55 |
| **2013** | 10788 | 1141 | 10.58 | 1107 | 10.26 | 1791 | 16.60 | 6449 | 59.78 |
| **2014** | 10239 | 899 | 8.78 | 1290 | 12.60 | 1826 | 17.83 | 6224 | 60.79 |
| **2015** | 10594 | 917 | 8.66 | 1377 | 13.00 | 1776 | 1676 | 6524 | 61.58 |
| **2016** | 10845 | 865 | 7.98 | 1465 | 13.51 | 1895 | 1747 | 6620 | 61.04 |
| **2017** | 10858 | 1102 | 10.15 | 1493 | 13.75 | 1847 | 17.01 | 6417 | 59.10 |
| **2018** | 11011 | 1067 | 9.69 | 1434 | 13.02 | 1774 | 16.11 | 6726 | 61.08 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء www.ONS.dz

احصائيات سنة 2002 مأخوذة من تقارير المنظمة العالمية للعمل **www.OIT.org**

**الشكل رقم 7: تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000- 2018**

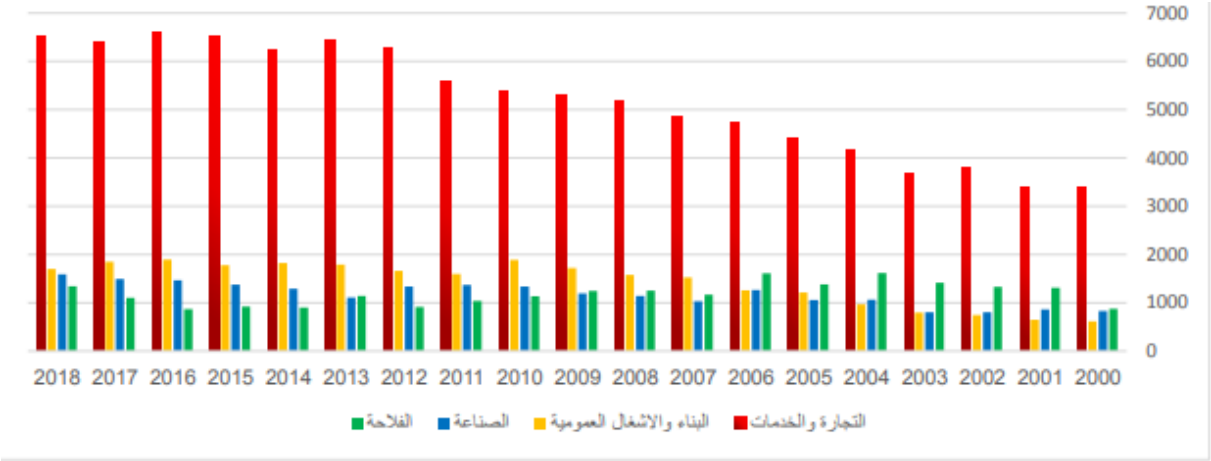


**المصدر**: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 5

يوضح الجدول أعلاه تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة 2000-2018، حيث يلاحظ انخفاض في معدلات التشغيل في الفلاحة، حيث بلغت اكبر نسبة وصلت لها في فترة الدراسة تقدر ب 21,13 % سنة 2003 بعد أن كانت سنة 2000 تقدر ب 15,25 % لتعاود الانخفاض الكبير و تصل سنة 2018 إلى 9,69%، يعود السبب في ذلك إلى تهميش القطاع الفلاحي وعزوف الشباب عن العمل في مجال الفلاحة باعتبار أن أغلب الطبقة المشتغلة لسكان الجزائر من فئة الشباب. بالمقابل يلاحظ الارتفاع المحسوس في حجم العمالة في قطاع البناء والأشغال العمومية حيث وصلت ل 16,11 % بعد أن كانت 10,78 % سنة 2000، ويرجع السبب في ذلك إلى توجه الحكومة لدعم مشاريع البنى التحتية فتزايدت عروض العمل فيها، أما قطاع الصناعة فقد عرف تذبذبا طيلة سنوات الدراسة حيث كان يبلغ 14,43 % سنة 2000، وانخفض إلى 13,02 % سنة2018، يعود سبب الانخفاض إلى الركود الذي يعرفه هذا القطاع الحساس وقلة المنشآت والمشاريع الصناعية. قطاع التجارة والخدمات نال الحصة الكبرى حيث بلغت نسبة العمالة المشتغلة فيه إلى 61,08 % سنة 2018 بعد أن كانت سنة 2000 حوالي 59,54 % أي نصف الطبقة المشتغلة لسكان الجزائر.

**الجدول رقم 6: تطور حجم العمالة حسب الجنس خلال الفترة 2000 – 2018**

| السنوات | العمالة المشتغلة – ألف عامل – | ذكور | | إناث | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % |
| **2000** | 5726 | 5269 | 92.02 | 457 | 7.98 |
| **2001** | 6229 | 5334 | 85.63 | 895 | 14.37 |
| **2002** | 6653 | 5573 | 83.77 | 1080 | 16.23 |
| **2003** | 6684 | 5751 | 86.04 | 933 | 13.96 |
| **2004** | 7798 | 6439 | 82.57 | 1359 | 17.43 |
| **2005** | 8044 | 6870 | 85.41 | 1174 | 14.59 |
| **2006** | 8869 | 7372 | 83.12 | 1497 | 16.88 |
| **2007** | 8594 | 7247 | 84.33 | 1347 | 15.67 |
| **2008** | 9146 | 7718 | 84.39 | 1428 | 15.61 |
| **2009** | 9472 | 8025 | 84.72 | 1447 | 15.28 |
| **2010** | 9735 | 8262 | 84.87 | 1473 | 15.13 |
| **2011** | 9599 | 8038 | 83.74 | 1561 | 16.26 |
| **2012** | 10170 | 9281 | 91.26 | 889 | 8.74 |
| **2013** | 10788 | 8883 | 82.34 | 1905 | 17.66 |
| **2014** | 10239 | 8516 | 83.17 | 1723 | 16.83 |
| **2015** | 10594 | 8660 | 81.74 | 1934 | 18.26 |
| **2016** | 10845 | 8933 | 82.37 | 1912 | 17.63 |
| **2017** | 10858 | 8893 | 81.90 | 1965 | 18.10 |
| **2018** | 11011 | 9050 | 81.39 | 1961 | 18.73 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء **www.ONS.dz**

احصائيات سنة 2002 مأخوذة من تقارير المنظمة العالمية للعمل **www.OIT.org**

**الشكل رقم 8: تطور حجم العمالة حسب الجنس خلال الفنرة 2000 – 2018**

**المصدر**: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 6

يمثل الجدول أعلاه تطور حجم العمالة حسب الجنس خلال فترة الدراسة 2000–2018، حيث يلاحظ تطور نسبة العمالة المشتغلة من فئة الإناث حيث بلغت سنة 2018 18,73 % بعد أن كانت 7,98 % سنة 2000، في حين عرفت نسبة التشغيل لدى الرجال انخفاض محسوس حيث بلغت 81,39 % سنة 2018، بعد أن كانت 92,02 % سنة 2000، يرجع السبب في ذلك إلى دعم الحكومة لعمل المرأة وتفعيل دورها فيه بالمقابل توجه الرجال إلى العمل في القطاع غير الرسمي لارتفاع الأجور فيه.

**خلاصة الفصل الثالث**

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، والتي تهدف إلى ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر كعنصر فعال لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في مجال قطاع الخدمات والتي بدورها توفر مناصب عمل جد معتبرة.

لكن بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية فهي تسعى دائما إلى تلبية رغبات الشباب من توفير فرص عمل ملائمة ومناسبة لهم من جميع النواحي حتى يوفر لهم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

# الخاتمة

لقد حاولنا من خلال هذا البحث معالجة مشكلة الدراسة والمتمثلة في كيف ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التشغيل في الجزائر، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف بجانب الآثار التي خلفتها آليات التشغيل في الجزائر وتشجيع المستثمرين الأجانب وتحسين بيئة الأعمال لتمكين الشباب من الحصول على مناصب شغل وتشجيعهم وتحفيزهم ماديا ومعنويا لمعالجة هذا الخلل الذي نحن فيه الآن، ومن خلال مجريات الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي سنتطرق لها ضمن المحاور التالية:

**أولا: اختبار الفرضيات**

من خلال الدراسة وبالاستناد إلى مختلف الاحصائيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، تم التوصل إلى نتائج حول الفرضيات التي انطلقنا منها على النحو التالي:

- **بالنسبة للفرضية الأولى:** يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتمويل دولية حققت نتائج إيجابية مقارنة للتدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي، وهو الذي يقام في دولة مضيفة إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية، ويمكن اعتباره أيضا عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها ملكيتها في شركة أخرى وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- **بالنسبة للفرضية الثانية:** يساعد مناخ الاستثمار في الجزائر على تحفيز واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك بعزم الحكومة الجزائرية على تشجيع الاستثمارات وحمايته لتمكنه من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني وهذا من خلال الضمانات الممنوحة والمذكورة والمنصوص عليها قانونا، وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- **بالنسبة للفرضية الثالثة:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التشغيل في الجزائر من خلال العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل والمتمثلة في أنه يمكن أن تؤدي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة التشغيل بشكل مباشر من خلال تواجد أنشطة أعمال جديدة أو بشكل غير مباشر من خلال إتاحة فرص التشغيل في مرحلة توزيع الانتاج وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

**ثانيا: نتائج الدراسة**

من خلال الدراسة التي تطرقنا لها، توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر كونه مجموعة الموارد النقدية أو العينية التي تأتي بها مؤسسة عن طريق مدخر خاص أجنبي، يشارك مباشرة في نشاط المؤسسة.
- يتميز الاستثمار المشترك بأنه اتفاق طويل الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، هذا الاتفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي.
- يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البحث عن وسائل وسبل لاختراق الأسواق الدولية، فأغلب أسواق دول موطن المستثمرين الأجانب أصبحت تفرض عليها السيطرة على مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، حتى يتسنى لها السيطرة على الأسواق الدولية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية، ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف إضافة إلا أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية من خلال اتجاه للاستثمار في صناعات التصدير ، خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف ، بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.
- يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدافع التخلص من الضرائب الجمركية والإجراءات التنظيمية التي يتسع استخدامها العديد من الدول والتي يتم الأخذ بها لحماية إنتاجها وبالذات المشروعات الناشئة.
- يعتبر التشغيل بأنه توفير عدد من مناصب الشغل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل، بالشكل الذي يلبي أكثر عدد من طلبات العمل المناسب له.
- يعتبر التشغيل المؤقت أحد أشكال الاستخدام المؤقت، يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة.
- تتميز خدمات سوق العمل بأنها تؤجر ولا تباع ولا يمكن فصلها عن العامل .
- يعاني الاستثمار الأجنبي المباشر من مشكلة التمويل و مشكل العقار وغيرها من المشاكل.
- يعاني التشغيل من ندرة العمل في المؤسسات المنظمة وغيرها من المؤسسات مما يؤدي إلى تعرض الشباب إلى فقدان الثقة في أنفسهم.

**ثالثا: التوصيات و المقترحات**

بالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكن وضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات كالتالي:

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب الشغل.
- تهيئة البيئة القانونية والتشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- محاربة الفساد بكل أشكاله والحد من تنامي السوق الموازية.
- الاهتمام بتطوير رأس المال البشري من خلال تأهيله وتدريبه ليكون بمستوى متميز من الكفاءة والمهارة وتراكم الخبرات.
- الحد من السياسات التراكمية في ميدان التشغيل لما لها من دور سلبي على خارطة أداء سياسات تشغيلية.
- تسهيل الإجراءات الإدارية والتمويلية أمام الشباب بهدف خلق المؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- العمل على خلق وظائف طويلة ومتوسطة الأجل.
- استحداث أجهزة تهتم بالعديد من القطاعات وتشجيع الاستثمار في هاته القطاعات.

**رابعا: آفاق الدراسة**

على الرغم من النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات التي قمنا بتقديمها لا يمكن أن تكون قطعية ونهائية، ولكن أملنا فيها أن تكون فاتحة علمية لآفاق معرفية ودراسات أكاديمية جديدة، يمكن بلورة عناوين مقترحة.

- وضعية المناخ الاستثماري في الجزائر بعد تداعيات جائحة كورونا.
- الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري.
- أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي.
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة.

# فهرس المحتويات

| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | I |
| **الشكر والعرفان** | II |
| **ملخص الدراسة** | III |
| **قائمة الجداول** | VI |
| **قائمة الأشكال** | VIII |
| **المقدمة** | أ |
| **الفصل الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر** | |
| **تمهيد** | 2 |
| **المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر** | 3 |
| *المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر* | 3 |
| *المطلب الثاني: أشكال وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر* | 7 |
| *المطلب الثالث: خصائص ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر* | 12 |
| **المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره** | 16 |
| *المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر* | 16 |
| *المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر* | 24 |
| *المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر* | 28 |
| **خلاصة الفصل الأول** | 34 |
| **الفصل الثاني: المدخل النظري للتشغيل في الجزائر** | |
| **تمهيد** | 36 |
| **المبحث الأول: ماهية التشغيل في الجزائر** | 37 |
| *المطلب الأول: مفهوم التشغيل* | 37 |
| *المطلب الثاني: أسس وشروط التشغيل* | 40 |

| | |
|---|---|
| *المطلب الثالث: أنواع وخصائص التشغيل* | 43 |
| **المبحث الثاني: نظريات وآليات التشغيل في الجزائر** | 46 |
| *المطلب الأول: نظريات التشغيل* | 47 |
| *المطلب الثاني: آليات التشغيل في الجزائر* | 54 |
| *المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل* | 61 |
| **خلاصة الفصل الثاني** | 63 |
| **الفصل التطبيقي: فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التشغيل في الجزائر** | |
| **تمهيد** | 65 |
| **المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الحوافز والمعيقات** | 66 |
| *المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر* | 66 |
| *المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر* | 69 |
| *المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر* | 70 |
| **المبحث الثاني: تحليل التشغيل في الجزائر** | 75 |
| *المطلب الأول: مؤشرات التشغيل في الجزائر* | 75 |
| *المطلب الثاني: وضع التشغيل في الجزائر* | 78 |
| *المطلب الثالث: معوقات التشغيل في الجزائر* | 80 |
| **المبحث الثالث: فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التشغيل في الجزائر من 2000- 2018** | 81 |
| *المطلب الأول: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000- 2018* | 81 |
| *المطلب الثاني: تحليل تدفق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000- 2018* | 83 |
| **خلاصة الفصل الثالث** | 93 |
| **الخاتمة** | 94 |
| **فهرس المحتويات** | 98 |
| **قائمة المصادر والمراجع** | 101 |

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر-بسكرة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم ...العلوم...الإقتصادية

بسكرة في: 22/06/18

# إذن بالطبع

أنا الممضي أسفله الأستاذ: بسدش بخاة

الرتبة: أستاذ محاضر-أ-

قسم الارتباط: الإقتصاد

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر-للطالب (ة): أسماء لعواجر + سرين البار

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: إقتصاد دولي

بعنوان: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التشغيل

دراسة حالة الجزائر (2000 - 2018)

ارخص بطبع المذكرة المذكورة.

**الاستاذ المشرف**

**رئيس القسم**